مؤقت



مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

الجلسة ٣٦١٩

الاثنين، ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السير جون وستون	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
	ألمانيا	السيد هنزه
	إندونيسيا	السيد ويبيسونو
	إيطاليا	السيد فرارين
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	بولندا	السيد فلوسوفتش
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	شيلي	السيد سومافيا
	الصين	السيد تشن هواصن
	غينيا - بيساو	السيد مانو كويتا
	فرنسا	السيد ديجاميه
	مصر	السيد العربي
	هندوراس	السيد ماتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة في كرواتيا

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.

اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كرواتيا

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل كرواتيا يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد دروبنجاك (كرواتيا) مقعدا إلى طاولة المجلس.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تلقيت رسالة مؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ من السيد يوفانوفيتش يطلب فيها مخاطبة المجلس. وبموافقة المجلس اعتزم دعوته لمخاطبة المجلس في سياق البند المدرج في جدول أعماله.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

مجلس الأمن يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٢٥ (١٩٩٥)، الوارد في الوثيقة S/1995/1028*.

معروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1996/23، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه الاتحاد الروسي وألمانيا وايطاليا وبولندا وجمهورية كوريا، وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية؛ والوثيقة S/1996/24، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق الأخرى التالية: الوثيقتان S/1995/951 و S/1996/13، وهما رسالتان مؤرختان ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ و ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ موجهتان على التوالي إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة؛ والوثيقة S/1996/21، وهي رسالة مؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة.

المتكلم الأول ممثل كرواتيا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد دروبنجاك (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بداية، سيدي، أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير.

إن مشروع القرار الأول المعروض الآن على المجلس وثيقة من أهم الوثائق التي عالجها المجلس منذ نشوب الأزمة في منطقة يوغوسلافيا السابقة. ومشروع القرار هذا يبعث برسالة مدوية وواضحة إلى الأهالي في أراضي كرواتيا المحتلة؛ انها رسالة أمل إلى الأكثرية الصامتة التي تتوق إلى السلام، ورسالة ذات نبرة أعلى وقاطعة تقول "كفى" للجماعة المولعة بالقتال التي انتفعت من الحرب والوضع القائم. وبالنسبة لبلدي، فإن مشروع القرار هذا مدعاة للارتياح والثقة، إنه يهدف إلى تحقيق هدف بوسائل تتسق مع أهداف حكومة بلدي: أي اعادة الاندماج الكامل والسلمي والحسن التوقيت لمنطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية مع كرواتيا.

وكتب الأمين العام، في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن مؤخرا (S/1995/1028)، المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥:

"إن الغرض من الادارة الانتقالية كما جرى تأكيده في قرار مجلس الأمن ١٠٢٣ (١٩٩٥) هو تحقيق إعادة الاندماج السلمي للمنطقة في النظام الدستوري الكرواتي عن طريق تنفيذ الاتفاق الأساسي". (S/1995/1028*، الفقرة ١٢)

وفي الفقرة ١١ من منطوق مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1995/23، صادق المجلس على هذه الجملة المأخوذة من الفقرة ١٢ بوصفها "هدف" ولاية ادارة الأمم المتحدة الانتقالية لمنطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية. ولهذا تفهم حكومة بلدي مشروع القرار هذا على أنه تعبير عن تصميم المجلس على تجاوز الحماية السلبية لسلامة كرواتيا الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا وعلى أن يعيد بصورة ناشطة - عن طريق عمل رئيس الادارة الانتقالية وادارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية - السيادة الكرواتية على منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية.

وإن معظم المواطنين الكروات من هذه المنطقة، سواء الذين ما زالوا يقطنون هناك والذين يعيشون خارج المنطقة كمشردين ولاجئين، سيحيون قرار المجلس هذا بابتهاج. لقد عانوا ما فيه الكفاية من خسائر الحرب وما يكفي من البؤس جراء الوضع القائم. إنهم يريدون أن يعيشوا حياة طبيعية مرة أخرى وأن يتمتعوا بجميع المنافع والفرص التي يمكن أن تقدمها وستقدمها لهم الدولة الكرواتية السلمية.

ومما لا شك فيه أن جانب التجريد من السلاح والقوات لولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لمنطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية يمثل أهم عناصر نجاحها. ونحن نعتقد أن التجريد من السلاح يمكن تحقيقه. وقد يواجه بعض المقاومة، على وجه الخصوص في صفوف قادة الصرب المحليين، ولكن من الممكن التغلب عليها - أولا بوضع برنامج لإعادة توطين قادة الاحتلال المحليين في بلدان أخرى، وثانيا، باضطلاع الحكومة في بلغراد بدور ناشط. ويمكن أن يبدأ هذا بالسحب الفوري للقوات والعناصر اليوغوسلافية النظامية وشبه العسكرية من المنطقة.

ويجب أيضا أن تبادر جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) إلى الاعتراف بكرواتيا داخل حدودها المعترف بها دوليا، بما يتسق مع دعوات المجلس إلى هذا الاعتراف، ومنها المدرجة أيضا في مشروع القرار هذا. وكرواتيا على استعداد للقيام بالمثل، كما تدل على ذلك الزيارة التي قام بها مؤخرا وزير خارجية بلادي لبلغراد. فالاعتراف المتبادل يتيح لبلدينا الكثير من الفوائد والوسائل للنجاح في حسم جميع المسائل المعلقة بيننا.

وتؤيد حكومة بلدي بشدة ترشيح اللواء جاك كلاين ليشغل منصب رئيس الإدارة الانتقالية للمنطقة. وستتعاون كرواتيا تعاونا وثيقا معه وهي على استعداد لتقديم أية مساعدة يحتاج إليها في مهمته. لقد أبدى اللواء كلاين في فترة قصيرة من الوقت الحزم وبعد النظر اللازمين بالتحديد لهذا النوع من العمليات. ولا يمكننا أن نؤيد حق التأييد آراءه بشأن دور المساعدة الاقتصادية وأثرها بالنسبة لبناء الثقة وإعادة إدماج المتجمعات المعزولة. وسيحقق اللواء كلاين في المنطقة أقصى ما يمكن تحقيقه. وبصراحة، إذا عجزنا عن تحقيق هدف المجلس تحت قيادته فهذا قد يعني أن الهدف لا يمكن تحقيقه سلميا.

وقد يعود الزخم الناجم عن التنفيذ السريع والحازم لولاية قوة التنفيذ بالفائدة على جانب التجريد من السلاح والقوات لولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لمنطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية. فلا يمكن من غير الجهود المصممة والمبذولة في حينها تحقيق التقدم. وقد يكون نهج قوة التنفيذ درسا للتقدم. ومن الأرجح أيضا أن تحقق قوة متنوعة ومتوازنة الجنسيات، يكون لبها وقيادتها في أيدي بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي، على غرار قوة التنفيذ في البوسنة، النتائج المرجوة في كرواتيا. ولهذا السبب ترحب حكومة بلدي بأي شكل من أشكال الارتباط بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لمنطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية وقوة التنفيذ.

وأود أيضا أن أؤكد على أهمية الفقرات ٥ و ٦ و ٧ من منطوق مشروع القرار المعروض علينا. فتفسر حكومة بلدي هذه الفقرات بأنها تعني أن مجلس الأمن

سينهي ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لمنطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية إذا لم يتحقق جانب التجريد من السلاح والقوات، وإذا لم يتم في أي وقت آخر في المستقبل تنفيذ أي جانب هام آخر من جوانب الولاية - ولا سيما إذا لم يتمكن ٠٠٠ ١٢٦ شخص من المشردين واللاجئين من غير الصرب من العودة إلى المنطقة في الموعد المحدد وبصورة ملموسة. ويحدونا الأمل في أن يواصل المجلس التماس آراء حكومة بلدي بشأن مسألة التقدم في تنفيذ الولاية والمسائل الأخرى ذات الصلة، ومراعاة هذه الآراء، بما يتسق مع الحق الممنوح لجميع الدول الأعضاء.

وستكون إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لمنطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية ثالث أكبر عملية للأمم المتحدة في أراضي كرواتيا في أقل من خمس سنوات. ويرحب بلدي ثانية بالخوذ الزرقاء - ويحدوها هذه المرة خالص الأمل في أن تكون هذه العملية أقصر أمدا وأكثر نجاحا من سابقتيها، وأن تخلو من الإصابات، وهذا أهم ما في الأمر.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أعلق بإيجاز على مشروع القرار الثاني المدرج في جدول أعمال المجلس اليوم. إننا نؤيد مشروع القرار الخاص بريفلاكا، ويسر حكومة بلدي أن تكون مسألة شبه جزيرة بريفلاكا معالجة في وثيقة منفصلة. إن مشروع القرار هذا يفتح الباب أمام إنشاء عملية رصد جديدة في المنطقة، ويعترف بأن شبه جزيرة بريفلاكا جزء لا يتجزأ من كرواتيا. كما يدعو مشروع القرار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) إلى الاعتراف بالحدود المقبولة دوليا لجميع الدول الخلف ليوغوسلافيا السابقة، بما فيها حدود كرواتيا في منطقة بريفلاكا.

وفي هذا الصدد تؤكد حكومة بلدي مرة أخرى على أن مسألة شبه جزيرة بريفلاكا لا يمكن أن تعتبر بأي حال من الأحوال نزاعا حدوديا. فترسيم الحدود الدولية وموقعها في المنطقة معروفان جيدا وقد أكدتهما لجنة بادينتر. ومع ذلك فإن كرواتيا على استعداد لمواصلة التماس جميع السبل الممكنة لحسم المشاكل القائمة في المنطقة سلميا، والتي لا تنصب على بريفلاكا ولكن على ميناء بوكا كوتارسكا في المنطقة. وتؤيد كرواتيا الرأي القائل بأن الوصول إلى ميناء بوكا كوتارسكا في جمهورية الجبل الأسود المجاورة ينبغي ألا يتعرض لأي أذى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل كرواتيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

وفقا للمقرر المتخذ في بداية الجلسة، أدعو الآن السيد يوفانوفيتش إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد يوفانوفيتش (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد السفير، أود في البداية أن أعرب عن ارتياحنا للأسلوب المثالي الذي تتبعونه في اضطلاعكم بمهام رئاسة مجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير. وأود أيضا أن أثني على سلفكم، السفير لافروف، على الطريقة البارزة التي ترأس بها مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر.

إن إبرام الاتفاق الأساسي المتعلق بمنطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، بالإضافة إلى اتفاق السلم للبوسنة والهرسك، يمثل خطوة رئيسية صوب إرساء سلم دائم وعادل في أراضي يوغوسلافيا السابقة. ويوفر الاتفاق الأساسي أساسا راسخا للاحترام التام للشعب الصربي في المنطقة وحمايته، ويكفل له السلم والحرية والمساواة. فبعد دايتون ولندن وباريس وبون وفيينا، من الواضح أن المسائل المعلقة لا يمكن تسويتها إلا بالوسائل السلمية والسياسية وبإبداء جميع الأطراف رغبة في المرونة والاستعداد لقبول الحلول الوسط.

وتود جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بوجه خاص أن تؤكد على أن مجلس الأمن يضطلع، بموجب الاتفاق الأساسي، بمسؤولية ضمان السلم والاستقرار في سلافونيا الشرقية في الفترة الانتقالية، وهذا يعني ضمان المساواة وحماية حقوق الإنسان لجميع المواطنين، بمن في ذلك اللاجئون والأشخاص الآخرون الذين اختاروا، وفقا للاتفاق الأساسي، العودة للعيش في سلافونيا الشرقية.

وتثني جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على النتائج الواردة في تقرير الأمين العام وتتوقع عن حق أن تسهم قوات الأمم المتحدة بفعالية وبحياد في التنفيذ التام للاتفاق. ونحن نرى أنه ينبغي إيفاد عدد كاف من الجنود إلى سلافونيا الشرقية بما يمكن الأمم المتحدة من الوفاء بالكامل بجميع المهام التي تنتظرها. وما لم يتحقق ذلك، فإن مصداقية الأمم المتحدة والتنفيذ الفعال للاتفاق سيتعرضان للخطر.

وبالإضافة إلى العنصر العسكري للعملية، تقوم الأمم المتحدة أيضا بواجبات هامة في مجال الإدارة المدنية، حيث تتمثل مهامها الرئيسية في حماية السكان المدنيين وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى تمكين اللاجئين من العودة دون عائق.

وينبغي أن يهيئ التنفيذ الناجح للاتفاق الظروف الضرورية لتنمية المنطقة وضمان استقرارها، مما من شأنه أن يولد في النهاية جوا من الهدوء في صفوف المواطنين.

وينبغي أن تتولى السلطة الانتقالية، التي تتمتع بثقة السكان، زمام جميع الخدمات العامة والإدارة العامة القائمة وتعزيزهما. ومن الضروري الحفاظ على التناسب في الهيكل العرقي للمنطقة في عدد الموظفين، وخاصة في الوظائف الإدارية العليا. ولا بد من احترام مبدأ التناسب هذا بصورة خاصة في قوات الشرطة والنظام القضائي.

ومن الواضح أن تنفيذ الاتفاق الأساسي لا يمكن أن يكون معتمدا على الأمم المتحدة وحدها. فالمسؤولية الرئيسية عن تنفيذه بالكامل تقع على عاتق الطرفين الموقعين على هذا الاتفاق بمساعدة الرئيسين المشاركين لمؤتمر يوغوسلافيا السابقة وممثلي الولايات المتحدة. وينتظر منهما أن يترجما هذا الاتفاق الى واقع. وإذا قام هذان الطرفان، بحسن نية واتفاق متبادل، وبمساعدة المجتمع الدولي، بالوفاء بالتزاماتهما، فإن هذا من شأنه نزع فتيل الحالة في الميدان واستعادة الثقة والتفاهم الضرورين لنجاح العملية.

ومن الضروري في هذا الإطار، إنشاء تدابير لبناء الثقة على نحو عاجل وضمان الأمن الكامل للسكان المحليين. وفي هذا السياق وحده يمكن تنفيذ تجريد المنطقة من السلاح والقوات سلميا. إن الشرط الأساسي المسبق لنجاح تنفيذ الاتفاق يكمن في الحفاظ التام على أمن السكان.

وأي خروج على الاتفاق الموقع سيؤدي الى توترات ومشاكل اضافية، مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب لا يمكن التكهن بها. لذلك ينبغي الإشارة الى أنه لا يمكن كفالة تنفيذ هذا الاتفاق الأساسي الهام سياسيا، وكذلك بناء الثقة بشكل متبادل، عن طريق عدم الامتثال والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان وإرسال إشارات زائفة وتدمير ممتلكات الطرف الآخر وانتهاك قرارات مجلس الأمن - وباختصار، باتباع سلوك غير مقبول ويتنافى مع الروح الجديدة للعلاقات التي سادت بعد اتفاقي دايتون وباريس اللذين يتذرع بهما أحد الطرفين كثيرا وبسهولة، بموافقة ضمنية من جانب العناصر الدولية الرئيسية.

ونأمل أن تكلل عملية السلام التابعة للأمم المتحدة التي ستنشأ اليوم بالنجاح وأن تفي بالمهام التي أناطها بها مجلس الأمن. وسيكون هذا أفضل مثال على أنه يمكن ايجاد حل سلمي حتى لأكبر المشاكل.

وبعد التوقيع على اتفاق السلام في البوسنة والهرسك والتوصل الى الاتفاق الأساسي المتعلق بمنطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، نرى أن الظروف أصبحت مهيأة لحل المسائل المعلقة الأخرى في ظل مناخ جديد. وإحدى هذه المسائل تتمثل دونما شك في شبه جزيرة بريفلاكا.

إن النزاع على شبه جزيرة بريفلاكا يشكل إحدى أعقد وأهم المسائل في معرض ايجاد حل للأزمة في يوغوسلافيا السابقة. إنها تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، نظرا لأن شبه جزيرة بريفلاكا تتحكم تماما في الوصول الى خليج بوكا كوتورسكا التابع للجبل الأسود.

والخلاصة هي أن الأمر يتعلق بنزاع اقليمي بالشكل المتعارف عليه، ومنذ انفصال كرواتيا عن يوغوسلافيا السابقة ما فتئ الجانب الكرواتي وكذلك المجتمع الدولي يشيران الى ذلك. فالجانب الكرواتي، في المفاوضات التي أجريت في عام ١٩٩١مع ممثلي جمهورية الجبل الأسود، قبل من حيث المبدأ امكانية حل هذا النزاع عن طريق تبادل ثلاثي للأقاليم بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والصرب البوسنيين وكرواتيا.

وكان المركز القانوني الراهن للجزء المتنازع عليه من الاقليم، الذي يضم كيب اوستري ريت والجزء غير الساحلي من شبه جزيرة بريفلاكا، قد نظمه الإعلانان المشتركان لرئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ورئيس جمهورية كرواتيا الصادران في ٣٠ أيلول/سبتمبر و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. وفي تلك المناسبة، بعد

أن قرر الجانبان تجريد شبه جزيرة بريفلاكا من السلاح، وافقا على أن يتم حل مسألة الأمن العام لخليج بوكا كوتورسكا ودوبروفنيك عن طريق اجراء المزيد من المفاوضات. وقد أكد على هذا الاتفاق قرار مجلس الأمن ٧٧٩ (١٩٩٢)، وبموجبه استأنفت الأمم المتحدة مسؤولية رصد الترتيبات التي اتفق عليها واحترام النظام الأمني للأمم المتحدة ريثما يتم التوصل الى حل سلمي لتلك المسألة الخلافية.

وخلال مفاوضات السلام في دايتون بذل وفد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قصاراه من أجل التوصل الى حل تفاوضي للنزاع عن طريق الاتصالات المباشرة مع ممثلي جمهورية كرواتيا، وبحضور ممثلي الولايات المتحدة. ويعرف جميع المشاركين في محادثات القرب من أجل السلام في دايتون الضمانات المتعلقة بالتبادل الثلاثي للأراضي بين جمهورية كرواتيا والبوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وحل النزاع على شبه جزيرة بريفلاكا لصالح جمهورية الجبل الأسود وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الأمر الذي وافقت عليه في تلك المناسبة جمهورية كرواتيا. ومع ذلك ما فتئ الجانب الكرواتي، منذ اتفاق دايتون، يشكك في الترتيبات المتفق عليها في عدد من البيانات العامة لمسؤولين رفيعي المستوى في جمهورية كرواتيا.

ومؤخرا، بدأت جمهورية كرواتيا إنكار أن الأمر يتعلق بنزاع اقليمي على شبه جزيرة بريفلاكا. وهذا في الواقع تطور غريب جدا، حيث أن كرواتيا ما فتئت منخرطة في مفاوضات أو محادثات مع ممثلي جمهورية الجبل الأسود وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن هذه المسألة منذ أكثر من أربع سنوات. لكن المجتمع الدولي يلاحظ أن هناك نزاعا اقليميا وقد لاحظ ذلك في اللحظة التي وافق عليها المجلس وزع مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة للقيام برصد عملية التجريد من السلاح والقوات.

ونظرا لحساسية هذه المسألة، ونظرا للأهمية الاستراتيجية للمنطقة، نرى أن زيادة تواجد قوات الأمم المتحدة ستكون أفضل ضمان، لتحاشي خلافات ومشاكل جديدة.

ونحن نمتدح مجلس الأمن لأنه قرر قبول توصيات الأمين العام الواردة في تقريره المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وقرر تمديد وجود مراقبي الأمم المتحدة المعنيين ببريفلاكا ريثما يتم التوصل الى حل مقبول للطرفين. وبهذا دلل مجلس الأمن على حكمته السياسية وكذلك على واقعيته. وهذا هو أفضل إسهام لتعزيز الاستقرار في المنطقة ومنع مشاكل جديدة لا لزوم لها.

ونحن على ثقة بأن مسألة بريفلاكا يمكن حلها سلميا، كما كان الحال بالنسبة لمسائل عديدة أخرى ربما أكثر تعقيدا في اقليم يوغوسلافيا السابقة. والحدثان التاريخيان في دايتون وباريس يشهدان على هذا.

وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على استعداد، على أساس الاتفاقات المتبادلة بشأن هذه المسألة وعلى أساس قرارات مجلس الأمن، لمواصلة التفاوض مع كرواتيا بشرط أن يتناول الطرف الآخر المشكلة بأسلوب مسؤول ومخلص. إن من يسعى الى تطبيع العلاقات عليه أن يبدي الحكمة والاستعداد للتغلب على المشاكل بأسلوب سلمي تفاوضي لا أن يسعى الى خلق مشاكل جديدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر السيد جوفانوفيتش على العبارات الرقيقة التي وجهها الي.

أفهم أن المجلس على استعداد للمضي الى التصويت على مشروعي القرارين المطروحين عليه. وما لم اسمع اعتراضا، فسأطرح مشروعي القرارين للتصويت.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد فرارين (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتوافق أيضا على بياني هذا استونيا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، كما توافق عليه النرويج.

ما فتئ الاتحاد الأوروبي يتابع باهتمام وقلق كبيرين الحالة في سلافونيا الشرقية. وآخر دليل على هذا هو الإعلان بشأن يوغوسلافيا السابقة، المرفق باستنتاجات المجلس الأوروبي في مدريد الذي انعقد في

الفترة ١٥-١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي أشار الى أهمية ايجاد حل عاجل للمشكلة في سلافونيا الشرقية بالنسبة لكامل عملية السلام في المنطقة.

هذا هو الزخم الذي يولده مشروع القرار الذي يعتمده مجلس الأمن اليوم، والذي يعقب الاتفاق الأساسي المتعلق بمنطقة سلافونيا الشرقية، وبارانيا وسيرميوم الموقع يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بين حكومة جمهورية كرواتيا والمجتمع الصربي المحلي؛ وينشئ عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، هي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، تضم عنصرين عسكريا ومدنيا على السواء؛ ويحدد ولاية كل عنصر من العنصرين. وهو يعيد التأكيد من جديد على التزام المجلس باستقلال جمهورية كرواتيا وسلامتها ووحدة أراضيها، ويؤكد في هذا الصدد أن الأقاليم المذكورة أعلاه هي أجزاء لا تتجزأ من جمهورية كرواتيا: وهي مبادئ أيدها الاتحاد الأوروبي بثبات وبلا انقطاع.

وتجدر الإشارة بادئ ذي بدء، الى أن الولاية المنصوص عليها في مشروع القرار هي انعكاس صادق للالتزامات التي تعهد بها الطرفان في الاتفاق الأساسي. والطرفان - وهما حكومة جمهورية كرواتيا والمجتمع الصربي المحلي - مسؤولان عن الوفاء بهذه الالتزامات على نحو دقيق. وتقع على عاتق ادارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية مهمة مساعدتهما على الارتقاء الى مستوى هذه المسؤولية، والتغلب على الريبة والحقد الناجمين عن صراع طويل الأمد ومؤلم. وهكذا، يجب على الطرفين، ووفقا للفقرة ٧ من مشروع قرار اليوم، أن يتعاونا تعاونا كاملا مع ادارة الأمم المتحدة الانتقالية. وهذا التعاون شرط ضروري لنجاح العملية.

وأود أن أؤكد الأهمية الخاصة التي تتسم بها الفقرة ١٢ من مشروع القرار، والتي تنص على أن:

"تقوم إدارة الأمم المتحدة الانتقالية برصد امتثال الأطراف لالتزامها ... باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بأرفع معاييرها، وتهيئة جو من الثقة بين جميع السكان المحليين بغض النظر عن أصلهم العرقي، ورصد وتسهيل عملية إزالة الألغام من أراضي المنطقة، والاحتفاظ بعنصر شؤون عامة نشط". (S/1996/23، الفقرة ١٢)

واحترام هذه الالتزامات سيكون له تأثير حاسم على تنفيذ الاتفاق الأساسي. وهو، في الواقع، شرط مطلق لالتئام جراح الماضي، والسماح بالعودة الطوعية والحرة للاجئين والمشردين - وصور قصف فوكوفار لا تزال حية في ذاكرة شعوب الاتحاد الأوروبي واستمرار وجود المجتمع الصربي ومجموعات عرقية أخرى في ذلك الاقليم، تعايشت في تلك المنطقة الحدودية طوال قرون. وإذا أريد احترام هذه الالتزامات، يمكن أن تصبح سلافونيا الشرقية مثالا على التعايش الحضاري والسلمي - وباختصار، نموذجا لمنطقة يوغوسلافيا السابقة بأسرها، وهي المنطقة التي عصفت بها في السنوات الأخيرة أشد الصراعات المأساوية التي شهدتها أوروبا في السنوات الخمسين الماضية.

وأود أيضا أن أؤكد أهمية الفقرة ١٤ التي تأذن للدول الأعضاء بأن تتخذ، بطلب من ادارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، جميع التدابير اللازمة، بما في ذلك توفير المساندة الجوية القريبة، دفاعا عن ادارة الأمم المتحدة الانتقالية والمساعدة، حسب الاقتضاء، في انسحابها. وينطبق الشيء نفسه على الفقرة ١٥ التي تطلب أن تتعاون إدارة الأمم المتحدة الانتقالية وقوة التنفيذ المتعددة الجنسيات في البوسنة والهرسك معا، وكذلك مع الممثل السامي، معترفة بالعلاقة الوثيقة القائمة بين مسرحي العمليتين. ونحن نرى أن هذين التدبيرين ضروريان لكفالة أمن موظفي ادارة الأمم المتحدة الانتقالية، مما يمنع تكرار حوادث وقعت في يوغوسلافيا السابقة في السنوات الأخيرة، وسببت وفاة حفظة السلام وهي تتعارض مع كرامة ومصداقية الأمم المتحدة، ويجب بالتالي تجنبها مهما كلف الأمر.

وتنص الفقرتان ٢٠ و ٢١ على تعاون الدول الأعضاء وادارة الأمم المتحدة الانتقالية مع المحكمة الدولية في اضطلاعها بولايتها. ولا يمكن التغلب على إرث الصراعات في يوغوسلافيا السابقة إلا اذا طبقت العدالة، وتمكنت المحكمة من الاضطلاع بمهامها بحرية أكبر وبتعاون الآخرين معها الى أقصى حد.

ويرحب الاتحاد الأوروبي باعتماد مشروع قرار تقني في الوقت نفسه يأذن لمراقبي الأمم المتحدة العسكريين بمواصلة رصد تجريد شبه جزيرة بريفلاكا من السلاح والقوات، عملا بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. واستمرار مرابطة مراقبي الأمم المتحدة في شبه الجزيرة ضروري لمنع ازدياد التوترات هناك، ولنجاح المحادثات الجارية حاليا بين حكومتي جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بغية تحقيق تسوية تحل خلافاتهما بصورة سلمية.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن مشروع قرار اليوم بشأن سلافونيا الشرقية يشكل مرحلة هامة من عملية السلام في منطقة يوغوسلافيا السابقة - وهي عملية تتيح لنا الآن أن ننظر الى مستقبل تلك المنطقة بقدر أكبر من الثقة والتفاؤل. ويحث الاتحاد الأوروبي الأمين العام على كفالة وزع عملية حفظ السلام في سلافونيا الشرقية في أبكر وقت ممكن، بغية تيسير التنفيذ الكامل للاتفاق الأساسي، ويطلب الى الدول الأعضاء أن تتصرف وفقا لذلك. وتحدونا الثقة بأن عملية حفظ السلام الجديدة هذه ستمنع من إعادة تأجيج صراع يمكن أن تكون له مضاعفات سلبية على السلام البوسني الذي ما زال هشا وأن يولد هجرة جماعية جديدة للاجئين والمشردين.

ومن شأن تعزيز السلام في سلافونيا الشرقية، وإعادة إدماجها التدريجي والسلمي في نظام كرواتيا السياسي والاقتصادي والاداري، أن يعملا وحدهما على تعزيز تنمية تلك المنطقة وإعادة إعمارها الاقتصادي، وهو الهدف الذي تدعى جميع الدول والمؤسسات المالية الدولية في الفقرة ١٨ من مشروع قرار اليوم الى الإسهام بنشاط في تحقيقه. وفي هذا السياق، يعرب الاتحاد الأوروبي عن استعداده للاضطلاع بدور هام دون أن يحيد بصره عن العلاقة التي أبرزتها الفقرة ١٩ من مشروع القرار بين وفاء الطرفين بالتزاماتهما في الاتفاق الأساسي، واستعداد المجتمع الدولي للالتزام بتقديم موارد مالية من أجل إعادة الإعمار والتنمية.

السيد العربي (مصر): يجتمع المجلس اليوم لإقرار الجوانب التنفيذية المتصلة بإنشاء ادارة انتقالية تضم قوة لحفظ السلام وفقا للأحكام الواردة في الاتفاق الأساسي المتعلق بمنطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية الموقع في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وكذلك لتجديد ولاية مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في شبه جزيرة بريفلاكا.

وأبدأ بأن أقول إن وفد مصر سوف يصوت لصالح القرارين.

فيما يتعلق بالمسألة، أود أن أعيد التأكيد على تأييد مصر الكامل لهذا الاتفاق التاريخي الذي من شأنه أن يحقق الاندماج السلمي لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية مع كرواتيا، بما يخدم عدة أهداف هامة منها عودة اللاجئين والنازحين الى ديارهم، وإزالة إحدى العقبات التي كانت تقف في سبيل الاعتراف المتبادل بين جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود).

لقد درس وفد مصر بعناية تقرير الأمين العام حول تشكيل الإدارة الانتقالية، واقتراحاته بشأن تشكيل قوة حفظ السلام في إطار هذه الإدارة. كما استمع وفد مصر إلى التقرير الذي تقدم به الجنرال كلاين، المبعوث الخاص للأمين العام حول هذا الموضوع، والذي أشار فيه إلى اتجاه جميع الأطراف إلى تنفيذ الاتفاق الأساسي بحسن نية. وهي جميعها علامات مشجعة على المضي قدما نحو تشكيل الإدارة الانتقالية وفقا للأحكام الواردة في مشروع القرار المطروح أمام المجلس اليوم.

إلا أن هناك بعض الاعتبارات الهامة التي يحرص وفد مصر على التأكيد عليها، وهذه الاعتبارات هي: أولا، ضرورة اتباع أقصى قدر ممكن من المرونة في تنفيذ أحكام هذا القرار، وبصفة خاصة في تحديد حجم العنصر العسكري لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية، وذلك من خلال إتاحة الفرصة لرئيس الإدارة الانتقالية لاقتراح زيادة هذه القوات في تقريره إلى الأمين العام بموجب الفقرة التنفيذية الرابعة من القرار أو في أي تقرير لاحق.

ثانيا، أهمية تفسير الفقرة الرابعة عشرة من منطوق القرار على أنها تشمل، ضمن أمور أخرى، تدخل قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات للدفاع عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية إذا ما طلبت الأخيرة ذلك.

ثالثا، أن يكون تفسير الفقرة الواحدة والعشرين من منطوق القرار حول التعاون بين الإدارة الانتقالية والمحكمة الدولية المعنية بيوغوسلافيا السابقة شاملا

للسعي نحو إلقاء القبض على الذين صدرت ضدهم قرارات اتهام من المحكمة وتقديمهم للمحاكمة باتباع القنوات الرسمية والقواعد القانونية الدولية المتعارف عليها.

إن مدى نجاح الإدارة الانتقالية في أداء مهامها المنصوص عليها في هذا القرار سيعتمد بصفة أساسية على التزام الأطراف بتنفيذ الاتفاق الأساسي بحسن نية، وعلى التزامهم بتنفيذ أحكام هذا القرار بحسن نية أيضا، بما من شأنه أن يسهل من تشكيل الإدارة الانتقالية وبدء أدائها لمهامها بشكل يسمح بعودة الاستقرار والأمن إلى هذه المنطقة في أقرب فرصة.

ويقع على الأمم المتحدة عبء رئيسي في هذا الصدد بعد اصدار المجلس لهذا القرار، ألا وهو تشكيل العنصر العسكري من الإدارة الانتقالية. وقد لاحظنا إحجام الدول عن المشاركة، مما سوف يستلزم بذل مجهودات إضافية من الأمين العام ومن رئيس الإدارة الانتقالية لحث الدول على المساهمة بقوات في هذه العملية الهامة من عمليات حفظ السلام، بهدف البدء في تنفيذ باقي أحكام القرار في أقرب فرصة، وبصفة خاصة الأحكام المتعلقة بتجريد المنطقة من السلاح والقوات، والتي سيعتمد تنفيذ هذا القرار عليها إلى حد كبير.

وفـــي هذا الإطـــار فإن مصر تؤكد على ضرورة تحقيق أكبر قدر من التوازن بين مشاركة الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) من جهة ومشاركة الدول غير الأعضاء في الناتو من جهة أخرى في تشكيل العنصر العسكري للإدارة الانتقالية، بما يحافظ على الطابع الدولي لهذه القوة.

وفي هذا الصـدد، أود أن أسجل أنه يوجد اختلاف بين النص العربي والنصـــوص الأخرى، حيث لم يرد في الفقرة العاشرة من النص العربي ما يقابل عبارة "intial deployment". وأرجو تصحيح ذلك.

قبل أن أختم بياني، أنتقل إلى مشروع القرار ذي الطبيعة الفنية المعروض على المجلس بتجديد ولاية مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في رصد تجريد شبه جزيرة بريفلاكا من السلاح والقوات بموجب القرارات ذات الصلة، وأود أن أعرب عن تطلعنا إلى أن تسفر المفاوضات بين الطرفين عن اتفاق حول أسلوب تسوية الخلاف سلميا بشكل لا يضطر معه المجلس إلى تجديد ولاية فريق المراقبين العسكريين مرة أخرى، أو إلى إحالة مهمة الرصد إلى منظمة دولية أخرى. ويأمل وفد مصر أن يجتمع المجلس في القريب العاجل لإقرار اتفاق لتسوية هذه المشكلة يضاف إلى رصيد الاتفاقات التي تم البدء في تنفيذها مؤخرا والهادفة إلى إحلال السلام والاستقرار في منطقة البلقان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطمئن ممثل مصر بأن الخطأ في النص العربي سيصحح.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): في السعي إلى حل مسألة كرواتيا شددنا دائما على احترام سيادة جمهورية كرواتيا ووحدة أراضيها وكررنا القول إن أراضي سلافونيا الشرقية والمناطق الأخرى تشكل جزءا لا يتجزأ من جمهورية كرواتيا. وفي نهاية المطاف، لا يمكن إيجاد حل مناسب ودائم للصراع في كرواتيا إلا من خلال المفاوضات السلمية.

وقد وقع الطرفان المعنيان في كرواتيا قرب نهاية السنة الماضية، الاتفاق الأساسي الذي فتح آفاقا جديدة للتسوية السلمية للصراعات ومن أجل إعادة اندماج أراضـــي سلافونيا الشرقية والمناطق الأخرى تدريجيا بجمهورية كرواتيا والخضوع لولايتها الدستورية. وإننا نرحب بهذا التطور.

إن البداية الطيبة نصف العمل. ونأمل أن يضع الطرفان المعنيان مصالح شعب كرواتيا وجميع الأصول العرقية فوق خلافاتهما، وأن يتخذا نهجا بناء، يقوم على الثقة المتبادلة وتنفيذ الاتفاق الأساسي بإخلاص لتهيئة الظروف المواتية لدفع عملية تحقيق تسوية سياسية لمسألة كرواتيا.

وقـد لاحظنـــا أن الاتفاق الأساسي قد دعا إلى إنشاء إدارة انتقالية وقوة حفظ السلام في سلافونيا الشرقية. وبالنظر إلى الاحتياجات الملحة للأطراف المعنية في كرواتيا وبالنظر إلى أن الأمم المتحدة يجب أن تبذل كل ما في وسعها لتعزيز عملية التسوية السياسية في كرواتيا، فإننا سننظر بعين العطف إلى المطالب التي وردت في الاتفاق الأساسي وسنصوت مؤيدين لمشروعي القرارين المعروضين علينا. بيد أننا نعتقد أيضا أن الإرادة السياسية والتعاون من جانب الطرفين المعنيين يعتبران

شرطا أساسيا لأية عملية لحفظ السلام تقوم بها الأمم المتحدة وهذا هو أساس نجاحها. ولهذا نحث الطرفين المعنيين على التعاون الوثيق مع المجتمع الدولي في تنفيذ الاتفاق الأساسي من أجل ضمان نجاح عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام التي سيجري وزعها. وأود أيضا أن أشير إلى أن المهمة الأساسية للإدارة الانتقالية هي أن تساعد الطرفين المعنيين في تنفيذ الاتفاق الأساسي، ولهذا يجب أن تنحصر أنشطتها بجلاء في ما هو مطلوب في الاتفاق الأساسي.

عندما يتعلق الأمر بوزع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإننا لا نؤيد إطلاقا إجراءات الانفاذ بموجب الفصل السابع من الميثاق. وبالنظر إلى أن الطرفين الكرواتيين قد تعهدا على نحو محدد وواضح بتعاونهما، فإن العنصر العسكري للإدارة الانتقالية سينخرط أساسا في رصد التجريد من السلاح والقوات والمساعدة على ذلك. وفي ظل هذه الظروف، ليس من الضروري الاستناد إلى الفصل السابع في التخويل بهذه المهام.

وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون استخدام الدعم الجوي المباشر، عند الاقتضاء، في حالة عدم وجود قوة بشرية كافية في عمليات حفظ السلام، قاصرا على الدفاع عن النفس. إن قوات حفظ السلام يجب ألا تستخدم القوة على نحو عشوائي، والأكثر من ذلك أنها يجب ألا تستخدمها كوسيلة للانتقام. ويجب على رئيس الإدارة الانتقالية أن يتوخى الحذر عندما يتقدم بمثل هذه الطلبات.

ولهذا، يود الوفد الصيني أن يسجل مرة أخرى تحفظاته بشأن هذه العناصر الواردة في مشروع القرار S/1996/23.

السيد ويبيسونو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): معروض على مجلس الأمن اليوم مشروعا قرارين. الأول يتصل بالاتفاق الأساسي المتعلق بمنطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية الذي توصلت إليه حكومة جمهورية كرواتيا وطائفة الصرب المحليين يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. والثاني يتعلق بمواصلة رصد تجريد شبه جزيرة بريفلاكا من السلاح والقوات بواسطة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين.

إن نظر مجلس الأمن في مشروع القرار المتعلق بالاتفاق الأساسي يمثل تتويجا لأسابيع من العمل والمشاورات المكثفة. وفي هذا العمل استفدنا بشكل كبير من ملاحظات وتوصيات الأمين العام وممثله الخاص التي يشعر وفد بلدي تجاهها بامتنان خاص.

ولا يمكن أن يكون هناك أدنى شك بشأن تعقد المهمة التي يوكلها الاتفاق الأساسي إلى المجلس. والطابع العام الواضح لبعض أحكامه لا تزال تفرض تحديا خاصا، لأن المجلس يجب أن يجنب نفسه أي غموض في تنفيذ هذا الاتفاق.

وفي إطار هذا المنظور درس الوفد الاندونيسي مشروع القرار، وبشكل خاص، الأجزاء المتعلقة بولاية العنصرين العسكري والمدني لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية والعلاقة بينها وبين قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات.

إن الوفاء بولاية العنصر العسكري لادارة الأمم المتحدة الانتقالية - وهي مراقبة وتسهيل تجريد المنطقة من السلاح والقوات، والإسهام في صون السلم والأمن في المنطقة؛ وتسهيل ورصد العودة الاختيارية والآمنة للاجئين - لن يكون، بطبيعة الحال، خاليا من التحديات. والوفد الاندونيسي يثق، مع هذا، بقدرة العملية على التغلب عليها بشكل فعال. ونود أن نؤكد بشكل خاص أن مشروع القرار يقرر أن يعيد المجلس النظر في الولاية إذا ما تلقى في أي وقت تقريرا من الأمين العام يفيد بأن الأطراف قد فشلت بصورة ملموسة في الامتثال لأحكام الاتفاق الأساسي. ونحن نعتبر هذا هاما ليس فقط لأنه يوفر للمجلس المرونة لمواءمة نفسه مع الظروف المتغيرة بشكل سريع، ولكن أيضا لأنه يؤكد الرسالة الموجهة إلى الأطراف المعنية بضرورة امتثالها الصارم الدقيق للاتفاق.

ويسر وفد بلدي أن يلاحظ الاهتمام المولى في مشروع القرار هذا إلى العنصر المدني في ولاية الادارة الانتقالية. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أنه اذا ما كان يراد للسلام أن تكون له فرصة معقولة للبقاء بعد وقف الأعمال العسكرية، فإن الأمر يتطلب توجيه قدر كبير من الجهد نحو الوفاء بالولاية، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١١ من منطوق مشروع القرار. وعلاوة على ذلك، نود أن نؤكد من جديد النداء الموجه إلى الدول والمؤسسات المالية الدولية بتوفير الدعم

والتعاون في تنمية المنطقة وفي إعادة بنائها اقتصاديا.

إن القوة البشرية والموارد الممنوحة للادارة الانتقالية يجب أن تتناسب مع المهام التي يتوقع منها أداؤها. وفي هذا الشأن، يؤيد الوفد الاندونيسي الوزع الأولي لما يصل إلى ٥٠٠٠ من الجنود في العنصر العسكري للادارة الانتقالية. ونود أن نبرز، مع هذا، أهمية النص الوارد في مشروع القرار على أن تتخذ الدول الأطراف، متصرفة على الصعيد الوطني، أو من خلال منظمات أو ترتيبات إقليمية، كافة الترتيبات اللازمة، بناء على طلب إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، وعلى أساس اجراءات تبلغ بها الأمم المتحدة، للدفاع عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، بما في ذلك توفير المساندة الجوية القريبة، والمساعدة حسب الاقتضاء في انسحاب تلك الإدارة. وهذه الصياغة الواسعة تتضمن بوضوح مساعدة قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات للادارة الانتقالية عندما يكون ذلك مطلوبا. وهذا أكثر وضوحا في إطار ما تضمنته الفقرة ١٥ من المنطوق التي تطلب، فيما تطلب، إلى:

"إدارة الأمم المتحدة الانتقالية وقوة التنفيذ المتعددة الجنسيات، التي أذن بها المجلس في القرار ١٠٣١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أن تتعاونا، حسب الاقتضاء، معا ...".

ونحن نفهم أن هذا يغطي أيضا الترتيبات المذكورة في الفقرة ١٤ من المنطوق، ويوفر بذلك أساسا قويا للتعاون بين قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات والإدارة الانتقالية. ومع أن هاتين عمليتان منفصلتان، ليس هناك شك في أن نجاح، أو فشل، إحداهما سيكون له أثر على الأخرى.

لقد تناول وفد بلدي باستفاضة محتوى الفقرتين ١٤ و ١٥ من المنطوق لأننا نرى أنهما تمثلان بالفعل الحد الأدنى المطلوب للمساعدة على ضمان ألا تتكرر التجربة الأخيرة التعيسة لقوات الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة. وفي الوقت نفسه، يشعر وفد بلدي بتفاؤل حذر بأن هذا "السيناريو" القاتم قد يتجنب. إن التوقيع على الاتفاق الأساسي وعلى الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك أحدثا في حد ذاتهما تحولا مثيرا في المحيط الإقليمي. لقد تجاوزت الأطراف في الصراع شقة خلاف كبيرة. وأي طرف يختار - بتصرف أحمق - أن ينتهك هذين الاتفاقين سيجد نفسه بسرعة عرضة لغضب المجتمع الدولي الشديد كله. وسيكون، بشكل خاص، متصرفا بشكل يمثل تحديا لرغبات الذين يقودهم: الأفراد العاديين، الذين عانوا أشد المعاناة من العنف الأحمق، والذين رغبتهم الأولية هي التعمير الاقتصادي والتنمية.

إن الاتفاق الأساسي يمثل خطوة حاسمة كبرى نحو إقامة إطار للتسوية السياسية لأزمة ألحقت الكثير من الألم والمعاناة بأفراد أبرياء عزل لا حصر لهم خلال سنوات الحرب الأربع الماضية. ونحن نرى أن مشروع القرار متسق مع الأهداف الرئيسية للاتفاق الأساسي، وهي الحماية التامة لحقوق الجميع في المنطقة وتأكيد أن الأراضي المعنية تمثل أجزاء لا تتجزأ من جمهورية كرواتيا، والتنفيذ التام لهذا الاتفاق حاسم فعلا في النجاح الشامل لعملية السلام بأسرها. ومشروع القرار المعروض على المجلس اليوم يرسي أساسا قويا يبنى عليه صرح سلام دائم قوي في المنطقة. ويشكل بالفعل جزءا لا يتجزأ من التسوية السياسية الشاملة لصراع انغمس فيه جانب كبير من يوغوسلافيا السابقة. ومع ذلك، يجب التأكيد على أن المسؤولية النهائية عن التنفيذ التام للاتفاق الأساسي تقع على الأطراف المعنية. كما يقع عليها أن تعترف بعقم الصراع المطول وأن ترسم طريقا يحقق مصالح السلم الإقليمي والأمن الدولي.

ووفد اندونيسيا يؤيد مواصلة رصد تجريد شبه جزيرة بريفلاكا من السلاح والقوات بواسطة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين. ونحن نقدر غاية التقدير الإسهام الذي يقدمه المراقبون لخفض التوترات في المنطقة ونود أن نكرر ضرورة اتفاق جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على تسوية من شأنها أن تحل خلافاتهما بالطرق السلمية.

وبالنظر إلى هذه الاعتبارات سيصوت وفد اندونيسيا مؤيدا مشروعي القرارين.

السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): الوفد الروسي، جنبا لجنب مع سائر الدول الأعضاء في فريق الاتصال، مشارك في تقديم مشروع القرار المطروح على مجلس الأمن، وهو المشروع الذي

ينشـئ آلية التنفيذ للاتفاق الأساسي المتعلق بمنطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية. لقد مهد التوقيع على الاتفاق الأساسي الطريق أمام التوصل إلى تسوية سلمية في هذا الجزء من كرواتيا تراعى فيها حقوق ومصالح الصرب المحليين الذين يشكلون جزءا كبيرا من السكان. وبهذه الطريقة، أصبح من الممكن تهيئة الظروف لمنع تكرار "سيناريو" ينطـوي على استخدام القوة من شأنه أن يكون محفوفا بخطر زعزعة استقرار الحالـة في المنطـقة وإثارة تدفقات جماعية جديدة للاجئين.

إننا وقد أيدنا تأييدا ثابتا إيجاد إطار مستمد من الأمم المتحدة للعملية في سلافونيا الشرقية، مسرورون جدا بأن نشير أن هذا كان لسان حال مجلس الأمن بشكل عام. ونتيجة لذلـك، تمكنـا من الخروج بمشروع قرار متوازن يراعي واجب المراعاة مصالح الأطراف وشواغلها.

ويبدو لنا أن العنصرين المدني والعسكري للعملية المقبلـة يكمـل أحدهمـا الآخر وأنهما يجري اعطاؤهما الولايات المناسبة لأداء المهام النابعة من الاتفاق الأساسي. إذ ينص الاتفاق الأساسـي على إعادة الضمانات الأمنية لكامل سكان الإقليم بعـد الانقطاع الذي طرأ عليها خلال أعوام الصراع، ونص أيضا على الحرص على حقوق الإنسان الأساسية وظـروف عودة اللاجئين، وعلى إعادة الحياة بمجملها إلى طبيعتها مما يُلقي مسؤولية جدية للغاية على أكتاف الإدارة الانتقالية.

لقد تعلمنا من الأزمة اليوغوسلافية أن الافتقار إلى الإحاطة بكامل جوانب الأمور في هذا الميدان تحديدا يؤدي إلى المزيد من النكسات الإنسانية. فحتى هذه اللحظة يمكننا أن نرى في سراييفو، وهي منطقة أخرى من يوغوسلافيا السابقة كانت نقطة خلاف تقليدية، بوادر نزوح جماعي للسكان الصرب. لذلك ينبغي بذل كل ما يمكن من جهود للحيلولة دون اتخاذ الأحداث هذا منحى كهذا في القطاع الشرقي السابق. وينبغي لمجلس الأمن رصد الحالة في هذا الجزء من كرواتيا بحذر بحيث يكون قادرا، إذا ما لزم الأمر، على النظر سريعا في أية خطوات إضافية لتطبيق كامل أحكام مشروع القرار الحالي.

وفي سياق أوسع نطاقا، ينبغي لتسوية الحالة في سلافونيا الشرقية أن تخلق الظروف اللازمة لتطبيع كامل للعلاقات بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكرواتيا. فمن شأن ذلك إضفاء معنى حاسم على تسوية شاملة للأزمة اليوغوسلافية.

إن الوفد الروسي يؤيد توسيع ولاية فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في شبه جزيرة بريفلاكا وفقا لقـراري مجلس الأمن ٧٧٩ (١٩٩٢) و ٩٨١ (١٩٩٥) ووفقا للأجزاء ذات الصلة من تقرير الأمين العام (S/1995/1028*) المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. إننا نرحب بالنوايا التي أعربـت عنهـا الأطراف فيما يتعلق بتجريد هذا الإقليم من السلاح والقوات، فمن شأن ذلك أن يساعد في إشاعة مناخ من الثقة المتبادلة في المنطقة، وأن يخلق أيضا الظروف لهذه الأطراف كي تنجز تسوية نهائية للخلافات العالقة.

وفـي هذا السيـاق، يُعبـر مشـروع القـرار الـذي عرضـه رئيس مجلس الأمـن تعبيرا مناسـبا عن الحالة كمـا هي عليـه حاليا. ويعتقد الوفد الروسي أن مجلس الأمن سيتخذ موقفا نهائيا بشأن أنشطته الإضافية في هذا المجـال بعد أن يكون الأمين العام، وفقا للفقرة ٢ من منطـوق مشـروع القـرار، قد رفع تقريره عن الحالة في شبه الجزيـرة وعـن التقـدم الذي تحرزه جمهورية يوغوسلافيـا الاتحاديـة وكرواتيـا فـي مفاوضاتهمـا الثنائية.

السيد سومافيا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): خلال الأعوام القليلة الماضية، ظلت شيلي تتابع عن كثب وباهتمـام شديد نتائـج الصراع في أقاليم يوغوسلافيا السابقة. ونحن، بالرغـم من المسافة الجغرافية التي تفصلنا عن منطقة البلقان، لم نبق عديمي الإحساس بالألم والمأساة اللذين يعانيهما هذا العدد الكبير من البشر، وضحايا حرب وحشية غالبا وعبثية دوما.

إن الأمل يحدو المجتمع الدولي اليوم كما لم يحده من قبل في هذه العملية الطويلة المتمثلة في السعي الدائم إلى تسويـة سياسيـة متفاوض بشأنها، بأن تصبح هذه الأعوام العديدة من العـذاب نسيا منسيا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي احتفلنا عندما توصل الطرفان إلى اتفاق إطاري عام للسلام في دايتون، وإلى الاتفاق الأساسي المتعلق بمنطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، وهو الموضوع الذي اجتمع المجلس من أجله اليوم. ومن الناحية السياسية، يشكل هذان الاتفاقان جزءا من العملية نفسها. إننا نؤيد التحقق الدائم من عملية

تجريد شبه جزيرة بريفلاكا من السلاح والقوات ونحن، بناء عليه، نؤيد اعتماد مشروع القرار بشأن هذا الموضوع، اليوم.

ويود وفدي أن يشيد إشادة صادقة بممثلي الأمين العام والاتحاد الأوروبي، الذين جهدوا طوال سنوات في المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، وبالمفاوضين الذين توصلوا إلى الاتفاقين المذكورين للتو، والمنظمات الإنسانية، وأن يشيد بخاصة بأصحاب الخوذ الزرق والدبلوماسيين الذين ضحوا بحياتهم في سبيل قضية السلام السامية.

إن شيلي، إذ تدعم مشروع القرار هذا الذي أعده مجلس الأمن، ترحب بنقل محور الصراع في يوغوسلافيا السابقة من الحلبة العسكرية إلى حلبة التفاوض السياسي. وكما كانت الحال غالبا في الماضي، ستراجع الحكومات والأطراف المشاركة حساباتها وتحدد مقدار ما أحرزته من نجاح في المفاوضات، وما حققته من أرباح وما تكبدته من خسائر. ولكن الوقت وحده هو الكفيل بتبيان ما إذا كانت أوجه التفاهم التي تم التوصل إليها سليمة ومشرفة. أما ما هو واضح حتى في هذه اللحظة فهو أن ثمة خاسرا كبيرا في كل هذه الدراما - وهو أبناء الأقاليم المعنية. فقد تمزقت حياة آلاف مؤلفة من الأسر والمجتمعات المحلية، تمزيقا لا يمكن رأبه في معظم الأحيان. واليوم، وبالرغم من الاتفاقات، لا يزال الخوف والريبة والحزن تسود العديد من أجزاء هذه المناطق. ولا تزال الحياة الطبيعية بعيدة المنال. ولا يمكن إلا لأشد المغرقين في التفاؤل أن يتصوروا مستقبلا إيجابيا.

وقد يكون من المفيد في هذا الصدد، تكليف منظمة الصحة العالمية بمهمة التصدي للحالة الذهنية والنفسية لسكان المنطقة المتضررة، بهدف مساعدتهم في تجاوز الشكوك التي ترسخت في عقولهم، وتقوية قدرتهم على التفاهم مع أولئك الذين كانوا بالأمس القريب أعداءهم.

إن لمشروع القرار الذي سنعتمده أهمية تتخطى الاعتبارات السياسية والعسكرية. إنه جهد بذلته الأمم المتحدة للمساعدة في إعادة الحياة الطبيعية وتهيئة الظروف لقدر أكبر من الأمن، ولقدر أكبر من الثقة ولقدر أكبر من السعادة لكامل السكان الطبيعيين في سلافونيا الشرقية. لقد توجهت الأمم المتحدة إلى هناك بناء على طلب الأطراف من أجل إدارة الإقليم خلال الفترة الانتقالية، في الوقت الذي يتم فيه تنفيذ الاتفاقين بالكامل. ونظريا، كل شيء جاهز لحصول تدخل ناجح. ولذا، لا سبب يدعو للرفض. ولكن، عمليا، من غير المستحسن الرد إيجابا دون الإدلاء ببعض التعليقات.

إن التاريخ الحديث للمنطقة برمتها معروف جيدا. فثمة اتفاقات لم تُنفذ. وعلى وجه الخصوص، أظهرت نفس الأطراف التي تطالب اليوم بوجودنا عدم احترام لأفراد الأمم المتحدة. إن نجاح هذه الإدارة المؤقتة التي جرى تكليف الأمم المتحدة الاضطلاع بها، سيرتهن في المقام الأول بحصافة قيادتها، وبإحساس وشخصية الرجل وأعضاء فريقه الذين سينفذون هذه المهمة. وسيعتمد النجاح أيضا على مصداقية الوسائل العملية التي ستوضع تحت تصرفهم لتنفيذ المهمة. وإنني أؤمن بأن الدروس المستفادة من ناميبيا وكمبوديا ستكون مفيدة جدا في تنفيذ هذه المسؤوليات.

ولكن النجاح الحقيقي والدائم سيعتمد، في نهاية المطاف، على الأطراف المعنية. فهو سيكون رهنا بحسن نواياها، والثقة المتبادلة فيما بينها وإرادتها في التفكير بأرواح الناس المعنيين أكثر من تفكيرها بالخطط الاستراتيجية الكبرى. لهذا السبب يشكل هذا القرار نداء إلى الأطراف كي تواصل اعتماد تدابير بناء الثقة، وتواصل إظهار اللفتات التي تنم عن حسن النوايا، والقيام بالخطوات صغيرها وكبيرها باتجاه المصالحة. هذه هي الطرق العملية لإبداء رغبتها في تطبيق الاتفاقين بالكامل. وإن التقارير التي تلقيناها من ممثلي الأمين العام إيجابية في هذا الصدد.

وفي هذا الخصوص، نرحب بالتدابير الرامية إلى تنفيذ الاتفاق الأساسي فيما يتعلق بالتجريد من السلاح والقوات، وتقديم المساعدة إلى اللاجئين وعودتهم في ظل ظروف آمنة، وكذلك فيما يتعلق بالحاجة إلى كفالة الحق الدائم للأقليات بالعيش في المنطقة وحقها في استعادة ممتلكاتها أو التعويض عنها متى ما تعذرت استعادتها.

ويعتقد وفد بلدي أن مشروع القرار المعروض علينا يتضمن العناصر والخصائص الضرورية لإتاحة المجال للوزع الناجح لعملية حفظ السلام.

وفي هذه المناسبة، نعتقد أن من الضروري أن نراعي على النحو اللازم التجارب القاسية للقوات العسكرية التابعة لقوة الأمم المتحدة للحماية فيما كنا نطلق عليه حتى وقت قريب "المناطق الآمنة" في جمهورية البوسنة والهرسك" واستخلاص الاستنتاجات الصحيحة من هذه التجارب. وفي هذا الصدد، نعتقد أن وجود كتيبة عسكرية وافية بالغرض ومجهزة تجهيزا حسنا في سلافونيا الشرقية، تفي بمتطلبات الردع، سيجعل أهل المنطقة يشعرون بالأمان، بينما يتجنب، أيضا قوات حفظ السلام التعرض لمخاطر غير ضرورية.

وستتوقف فعالية العملية أيضا على الدعم الذي تتلقاه إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية في حال نشوء صعوبات، كما تنص على ذلك الفقرة ١٤ من المنطوق، حيث

"يقرر أن تتخذ الدول الأطراف، متصرفة على الصعيد الوطني، أو من خلال منظمات أو ترتيبات إقليمية، كافة الترتيبات اللازمة، بناء على طلب إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، وعلى أساس إجراءات تبلغ بها الأمم المتحدة، للدفاع عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، بما في ذلك توفير المساندة الجوية القريبة، والمساعدة حسب الاقتضاء، في انسحاب تلك الإدارة". (S/1996/23، الفقرة ١٤)

وهذا الترخيص ينبغي أن يستخدم بصورة حاسمة، ولكن حذر أيضا، مع التأكيد على طابعه الدفاعي.

ونحن نوافق على ما أعلنه الأمين العام في تقريره من أن عملية حفظ السلام الجديدة هذه عملية معقدة وصعبة. ولهذا السبب، نعتقد أن تدابير الضمانات المقترحة ملائمة وأن لتعاون قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات، التي أذن بها قرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) أهمية أساسية. ونعتقد بوجود صلة وثيقة بين نجاح المهام التي تنهض بها قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات في جمهورية البوسنة والهرسك والمهام التي تضطلع بها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية. وهذا بدوره يتصل اتصالا وثيقا بأمن وحرية حركة موظفي الأمم المتحدة في عملية حفظ السلام هذه، التي يجب ضمانها في جميع الأوقات من جانب الأطراف. وفي مشروع القرار هذا، ينص مجلس الأمن في الفقرة ١٣ من المنطوق على أنه ينبغي لكرواتيا أن تقوم بإدراج العنصرين العسكري والمدني لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية ومكتب الارتباط التابع للأمم المتحدة في الاتفاق الحالي لمركز القوات المبرم مع الأمم المتحدة.

ونعتقد كذلك أن من الأساسي الاضطلاع التام بعملية تجريد السلاح والقوات وفقا للجدول الزمني المنصوص عليه في الاتفاق، وأنه ينبغي نشر القوة الانتقالية دون إبطاء.

وفي حين أن من الصحيح أن الجوانب العسكرية للعملية التي يجري تنظيمها اليوم ذات أهمية أساسية، فإنها ليست سوى عنصر واحد من المهمة الأساسية التي ستضطلع بها الإدارة الانتقالية التي يتمثل هدفها في تحقيق إعادة الاندماج السلمي للمنطقة في النظام الدستوري لكرواتيا عن طريق الاتفاق الأساسي.

ومن بين المهام الموكولة إلى العنصر المدني لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية يولي وفد بلدي دورا أساسيا للجهود الرامية إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية وإعادة التعمير العاجلة للمنطقة. وفي هذا الصدد، نقدر الدور المطلوب أن تضطلع به المؤسسات المالية والمتعاونين الدوليين في تطبيع أنشطة السكان، وفي تهيئة مناخ من الاستقرار والثقة.

ويود وفد بلدي أن يشدد على الأهمية التي يوليها للتعاون التام مع المحكمة الدولية المعنية بيوغوسلافيا السابقة، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٢٠ من مشروع القرار.

وباعتماد مشروع القرار هذا لا يمكن أن ننسى المبلغ الإجمالي الكبير من الإسهامات التي لم تسدد بعد لعمليات حفظ السلام الأخرى والتكاليف الجديدة التي تنطوي عليها هذه العملية. ويجب أن تكون إجراءات مجلس الأمن فعالة سياسيا، ولكن مسؤولة ماليا أيضا. وهذه المسألة، بالرغم من أنها ليست من المسؤوليات المباشرة للمجلس تقبع في الخلفية ولا يمكن التغاضي عنها. ولذا، فإن بمقدور كرواتيا أن تقدم مساهمة بالغة الأهمية لعملية تحظى نتيجتها النهائية باهتمامنا الكبير.

وأخيرا، يود وفد بلدي أن يؤكد من جديد على عجالة وأهمية قيام الأطراف بتهيئة مناخ الثقة الضروري لإعادة الاندماج السلمي لمنطقة سلافونيا الشرقية في جمهورية كرواتيا، وفقا للجدول الزمني المنصوص عليه في الاتفاق.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): سيصوت وفد بلدي مؤيدا مشروع القرار المتعلق بسلافونيا الشرقية لأنه يعتقد أن التطبيق الفعلي للاتفاق الأساسي المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ أساسي لإعادة اندماج القطاع الشرقي من كرواتيا، وتخفيض التوترات بين الأطراف والنهوض باحتمالات السلام. وهذا من شأنه أن يزيل احتمال استئناف الصراع، مما يهدد بآثار خطيرة على المنطقة ككل. وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد أن تطبيق هذا الاتفاق هام بالنسبة للاعتراف المتبادل بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وإن المهام المدرجة لتطبيق الاتفاق الأساسي صعبة. وفيما يتعلق بالأمن، تقتضي الخطة توليد الثقة الضرورية بين الأطراف، وتجريد المنطقة من السلاح والقوات والإشراف على العودة الآمنة والطوعية للاجئين والمشردين. وفي المجال المدني، فهو يستهدف إعادة إدماج المنطقة في النظام القضائي والدستوري لكرواتيا، وهذا يتضمن تدريب الشرطة، واحترام حقوق الإنسان، وتسهيل عودة اللاجئين، وتنظيم الانتخابات والتدابير الأخرى الهادفة إلى النهوض بالثقة والمصالحة. والمهام التي يطلب الاضطلاع بها من جانب العنصرين العسكري والمدني في عملية حفظ السلام الجديدة - أي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية - هي بالتالي صعبة ومعقدة. ونعتقد أن نجاح العملية سيعتمد إلى حد بعيد على تعاون الأطراف. وعليه، فإننا نحثها على دعم الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة والالتزام الصادق بجميع التزاماتها المنصوص عليها في الاتفاق الأساسي.

وفيما يتعلق بالحالة في شبه جزيرة بريفلاكا، فإننا نعتقد أن استمرار وجود المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة سيظل يسهم في عملية التجريد من السلاح والقوات، وبالتالي في تخفيض التوترات. ولذا سنصوت مؤيدين مشروع القرار الذي يسمح بوجودهم في المنطقة لمدة ثلاثة أشهر أخرى. ونأمل بأن تواصل جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السعي بحسن نية للتوصل إلى اتفاق لحسم خلافاتهما بطريقة سلمية.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشيد بالجهود التي بذلها فريق الاتصال من أجل وضع الإطار لمشروعي القرارين المطروحين أمامنا الآن.

وفيما يتعلق بمشروع القرار المتعلق بإنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لمنطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، وهو المشروع الذي يسر جمهورية كوريا أن تشارك في تقديمه، يود وفدي التعليق على بضع نقاط نوليها أهمية خاصة.

أولا، في ضوء الطبيعة المترابطة للحالات السائدة في سلافونيا الشرقية والبوسنة وفي مناطق أخرى من يوغوسلافيا السابقة، يجب الاضطلاع بعملية الأمم المتحدة في سلافونيا الشرقية في الإطار الأوسع للسلم والأمن في المنطقة ككل. ونحن ندرك أن العملية في سلافونيا الشرقية والعملية الجارية حاليا في البوسنة والهرسك تؤثر كل منهما على الأخرى. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع الارتياح أنه، على الرغم من بعض المخاوف إزاء العملية الدولية الجديدة في البوسنة والهرسك، يبدو أن تطور الوضع هناك يسير بطريقة سلمية نسبيا حتى الآن. ويبشر هذا التطور الإيجابي بالخير بالنسبة لاستقرار عملية السلم في سلافونيا الشرقية.

وفي هذا الصدد، يسرنا أنه قد أرسيت، من خلال مشروع القرار هذا، علاقة وثيقة بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لمنطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية وقوة التنفيذ. ونعتقد بشكل خاص أنه ينبغي أن تكون قوة التنفيذ أحد العناصر الرئيسية في الحفاظ على أمن أفراد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لمنطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية.

وثانيا، يرى وفد بلدي رأيا قويا أنه يجب محاكمة أي فرد ارتكب جرائم ضد البشرية. ونلاحظ أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لمنطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية ستكون السلطة الحاكمة الوحيدة في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية خلال الفترة الانتقالية وأنه ستتمتع بالتالي، وفقا لأحكام مشروع القرار

هذا والنظام الأساسي للمحكمة الدولية، بسلطة التعامل مع جرائم الحرب المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة.

وثالثا، يؤيد وفدي بالكامل المبادئ الكامنة في الاتفاق الأساسي، وهي: السلامة الإقليمية لكرواتيا، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع السكان، بغض النظر عن أصلهم العرقي، والتعايش السلمي في سلافونيا الشرقية. ونود أن نؤكد على أن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وخاصة بالنسبة للأقليات في المنطقة، عامل أساسي في التقدم صوب سلم دائم.

ورابعا، نؤيد أيضا بالكامل الأهمية التي يوليها مشروع القرار هذا للتنمية وإعادة البناء الاقتصادي لسلافونيا الشرقية. ونرى أن السلم والتنمية صنوان لا يفترقان على المدى الطويل.

وأخيرا، نعتقد اعتقادا راسخا بأن نجاح أو فشل عملية السلم في سلافونيا الشرقية مرتهن بصورة كاملة بطرفي الاتفاق الأساسي. وعلى الرغم من أنهما تلقيا تأكيدا صريحا بدعم إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لمنطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية والمجتمع الدولي بأسره لهما، فإن التقدم الحقيقي لا يمكن تحقيقه على المدى الطويل إلا من خلال إرادتهما السياسية وجهودهما الدؤوبة من أجل المصالحة وإعادة بناء مجتمع متعدد الأعراق يعيش بوئام.

وأود الآن أن انتقل الى مشروع القرار الآخر الفني المعروض على المجلس. إننا ندرك جيدا أن الحالة في شبه جزيرة بريفلاكا والمسائل المتصلة بها من بين العناصر الرئيسية للعلاقات الأساسية بين جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ولهذا السبب، يعرب وفد بلدي عن تأييده لاستمرار وزع مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في المنطقة إيمانا منه بأن هذا التدبير سيسهم في تحقيق الاستقرار في شبه الجزيرة، مما يوفر أساسا يمكن للأطراف المعنية أن تبني عليه نحو تسوية سلمية لخلافاتها.

وفي ضوء ما ذكرته آنفا، ستصوت جمهورية كوريا لصالح مشروعي القرارين المعروضين علينا.

وأود أن اختتم بياني قائلا إن وفد بلدي ينتظر بفارغ الصبر الوقت الذي يضع فيه مواطنو سلافونيا الشرقية والأماكن الأخرى من يوغوسلافيا السابقة آلام ومعاناة السنوات الأربع الماضية وراءهم ويبدأون فيه في إعادة بناء حياتهم ومجتمعاتهم بروح من الثقة المتبادلة والمصالحة.

ويود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة ليشيد بموظفي عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، الذين لولا تضحياتهم وإخلاصهم لما أمكن تنفيذ عملية السلام التي بدأت تتبلور في يوغوسلافيا السابقة.

السيد مانو كويتا (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الاتفاق الأساسي بشأن سلافونيا الشرقية، المبرم في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، يمثل بالنسبة لغينيا - بيساو خطوة رئيسية صوب إعادة دمج سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية في جمهورية كرواتيا.

ومع ذلك، فإن هذا الاتفاق لن يبدأ نفاذه إلا بعد اعتماد مجلس الأمن لمشروع القرار المعروض علينا الذي، في جملة أمور، ينشئ إدارة انتقالية ويأذن بوزع قوة دولية خلال هذه الفترة الانتقالية، وفقا لما ينص عليه الاتفاق وطلب الطرفين.

وفي رأينا أن إنشاء عملية كبيرة تضم عنصرا عسكريا كبيرا لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا لا يعزز الثقة المتبادلة ويثبط أية أفكار في التدخل الخارجي فحسب بل يضمن أيضا، بصورة عامة، الأمن في جميع أرجاء المنطقة خلال هذه الفترة الانتقالية، ويكفل رصد عملية التجريد من السلاح والقوات.

ولذلك، فإن بلدي، غينيا - بيساو، يرحب متفائلا باعتماد مشروع القرار المعروض علينا، الذي يستهدف بصورة رئيسية ضمان سلم دائم وعادل لجميع السكان في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، مما يتيح لتلك المنطقة أن تصبح مثالا يحتذى للتعايش السلمي بين المجموعات العرقية والثقافية المختلفة في يوغوسلافيا السابقة.

ولكن لا يمكن تحقيق أي شيء من ذلك ما لم يتقيد الطرفان بدقة بالتزاماتهما بموجب الاتفاقات المبرمة بينهما وما لم يبديا تعاونهما الكامل مع الإدارة الانتقالية وجميع المؤسسات والوكالات المشاركة في الأنشطة

الرامية الى تنفيذ الاتفاق الأساسي، وفقا لولاية تلك الإدارة.

وأما بالنسبة لشبه جزيرة بريفلاكا، يعتقد وفدي أنه ينبغي لمراقبي الأمم المتحدة العسكريين أن يواصلوا رصد تجريد المنطقة من السلاح والقوات، عملا بالقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن وتقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، لمدة ثلاثة أشهر، مع إمكانية تمديدها لفترة ثلاثة أشهر إضافية.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للدور الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، بصفة خاصة، في العملية قيد المناقشة. ونود أن نشيد بالأمين العام لمنظمتنا على التقرير الممتاز الذي قدمه وعلى تفانيه الشخصي للمسألة قيد النظر. وستصوت غينيا - بيساو لصالح مشروعي القرارين المعروضين على المجلس.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يعتقد وفدي أنه من الممكن دائما التوصل الى تسوية تفاوضية في أي صراع سياسي. ولذلك فإننا ابتهجنا لأن كفة المنطق قد رجحت في نهاية المطاف في سلافونيا الشرقية، حيث تخلت الحكومة الكرواتية والسلطات الصربية المحلية عن منطق الحرب لصالح الحل السياسي. إن مفتاح السلم الدائم في تلك المنطقة يكمن الآن في التنفيذ التام للاتفاق الأساسي، في إطار الحدود الزمنية الواردة فيه. وتقتضي الضرورة أن تتقيد الأطراف تقيدا صارما بالالتزامات التي قطعتها على نفسها، بما فيه تهيئة مناخ من الثقة بين جميع المجموعات العرقية في سلافونيا الشرقية. وفي هذا الصدد، فإن من الأهمية الحاسمة أن تحترم الأطراف وقف إطلاق النار بالكامل وأن تمكن عملية التجريد من السلاح والقوات من المضي على النحو المخطط.

ولدى مجلس الأمن مهمتان رئيسيتان بمقتضى الاتفاق الأساسي بشأن مناطق سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية الموقع في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ وهما إقامة إدارة انتقالية للمنطقة وإنشاء قوة لتنفيذ السلم. ومشروع القرار S/1996/23 من شأنه أن يحقق ذلك تماما. فهو ينص على إنشاء عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في المنطقة، يكون اسمها "إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية" تضم عنصرين عسكريا ومدنيا على السواء. وباتخاذ هذا القرار سيكون مجلس الأمن قد أوفى بالتزامه بمقتضى الاتفاق. وسيتعين على الطرفين الوفاء بالجزء الخاص بهما من الصفقة. لذلك يعتبر تطورا مستحبا إعلان الأطراف مؤخرا باحترام سلطة الأمم المتحدة. إن الانخفاض النسبي في مستوى النشاط العسكري في المنطقة في أعقاب توقيع الاتفاق الأساسي يدعونا الى التفاؤل المشوب بالحذر، ولهذا فإننا نؤيد إنشاء عملية تابعة للأمم المتحدة هناك. بيد أننا لسنا بغافلين عن السجل السيئ للطرفين في الوفاء بالاتفاقات السابقة.

ينبغي للطرفين أن يدركا أن الهدف من إنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية هو مساعدتهما على تنفيذ اتفاقهما وليس إجبارهما على ذلك. وولايتها، المنصوص عليها في الفقرتين ١٠ و ١١ من منطوق مشروع القرار، تطابق تماما حدود ونطاق الاتفاق الأساسي الذي وقعه الطرفان. ولذا فمن الواضح أنه دون تعاون حكومة كرواتيا والسلطات الصربية المحلية على السواء فإن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية سيكون مآلها الفشل. وينبغي أن يكون من الواضح تماما للطرفين أنه لن يتم السكوت عن مثل ذلك الإذلال الذي تعرض له موظفو الأمم المتحدة بصورة مطردة في البوسنة المجاورة وفي قطاعات الغرب والشمال والجنوب السابقة وكذلك في منطقة سلافونيا الشرقية ذاتها في الماضي القريب.

وقد اقترح الأمين العام في تقريره إلى المجلس أن يأذن المجلس بإنشاء قوة كبيرة بما فيه الكفاية لحماية نفسها وموظفي الأمم المتحدة الآخرين بالنظر إلى تجارب الماضي في يوغوسلافيا السابقة. وقد عملت مجموعة أعضاء حركة عدم الانحياز مع مقدمي مشروع القرار لتأمين وجود ذي مصداقية للأمم المتحدة قادرة على الاستجابة لأي حالة بأكثر الطرق حزما. ومع أن الوزع الأولي للقوات سيكون أقل مما اقترحه الأمين العام، يحدونا وطيد الأمل أن توفر الفقرتان ١٣ و ١٤ من منطوق مشروع القرار S/1996/23، كما أكد واضعو النص، ضمانا فعالا لسلامة وأمن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية. وبعبارة أخرى، نأمل أن توضح هاتان الفقرتان بجلاء كاف أن قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات في البوسنة والهرسك سيكون لها

صلاحية كاملة لردع أية هجمات على إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية.

مسألة حقوق الإنسان من أهم العناصر في عملية السلام في سلافونيا الشرقية، كما هي في كرواتيا في مجموعها. إن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان للسكان الصرب في القطاعين الشمالي والجنوبي السابقين لا تنهض - إذ أردنا تلطيف الكلام - بعملية السلام في كرواتيا. وندعو الحكومة الكرواتية إلى وضع الضمانات اللازمة للاحترام الكامل لحقوق السكان الصرب في كرواتيا وتهيئة الظروف الملائمة للعودة المأمونة للاجئين.

ويتضح بعد التمحيص اللازم أن نجاح تنفيذ الاتفاق الأساسي سيتوقف على سلامة موظفي الأمم المتحدة واحترامهم. وسيتوقف على لجوء الطرفين في سلافونيا الشرقية والمناطق المحيطة بها إلى الحوار السياسي، وسيتوقف على تهيئة أوضاع الثقة فيما بين جميع المجموعات العرقية ليس فقط في سلافونيا الشرقية بل في كل أراضي كرواتيا.

السيد فلوسوفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بداية، اسمحوا لي أن أذكر أعضاء مجلس الأمن بأن وفد بولندا يشاطر البيان الذي أدلى به اليوم وفد إيطاليا نيابة عن رئاسة الاتحاد الاوروبي. لكن اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة للتعقيب بإيجاز على بعض المسائل قيد النظر في مجلس الأمن اليوم.

بعد أعوام من صراع مدمر، اتسم بمعاناة تجل عن الوصف لعدد كبير جدا من الناس، تبدت أخيرا فرصة حقيقية لإنهاء الصراع في إقليم يوغوسلافيا السابقة. وقد تم استخلاص الاستنتاجات اللازمة من هذا الدرس التاريخي المرير.

إن مجلس الأمن بعد أن أذن بتفويض قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات للتصدي للحالة في البوسنة والهرسك، انتقل الآن إلى منطقة أخرى من الصراع في يوغوسلافيا السابقة ألا وهي الحالة في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية. وفيما يتصل بالحالة هناك، نأمل أن تستمر الإرادة التي أبداها الطرفان في الاتفاق الأساسي وأن تسهم في إحلال السلام والاستقرار.

ويلاحظ الوفد البولندي مع الارتياح بأن الفكرة الأساسية للاتفاق الأساسي هي التسوية السلمية للصراع. وما فتئت بولندا تنادي بالحل السلمي للصراع في هذه المنطقة. واسمحوا لي أن أنوه هنا باشتراك جنود بولنديين في عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في كرواتيا التي تنتهي اليوم. ونحن نؤمن بأن الفضل يرجع الى جهودهم وجهود زملائهم حفظة السلام الآخرين في إمكان الوصول إلى هذه المرحلة حيث أصبح من الممكن إنشاء عملية جديدة. وفي المستقبل ستحاول بولندا أيضا دعم عملية حفظ السلام الجديدة.

ويعلق وفدي أهمية مماثلة على العنصرين العسكري والمدني لعملية حفظ السلام الجديدة. ومشروع القرار S/1996/23، الذي سيبت فيه مجلس الأمن بعد قليل يحدد ولايتي هذين العنصرين بالوضوح الكافي والتفصيل اللازم.

ويرى الوفد البولندي أنه يجدر التأكيد بأن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية لن تستطيع وحدها أن تحقق الحل النهائي للصراع في المنطقة ما لم يتعاون الطرفان في الصراع مع بعضهما ومع قوات حفظ السلام. وهذا التعاون حاسم الأهمية بالنسبة لجميع الجوانب تقريبا في تنفيذ الاتفاق الأساسي. واسمحوا لي أن أؤكد في هذا الصدد على أهمية تجريد المنطقة من السلاح والقوات على النحو المنصوص عليه في اتفاق دايتون وكذلك في مشروع القرار. وفيما يتصل بالعنصر المدني من الولاية، أود الإشارة إلى أهمية أن يتم في وئام إعادة إدماج سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية في جمهورية كرواتيا. والتنمية الاقتصادية لسلافونيا الشرقية ستسهم إسهاما كبيرا في تحقيق هذا الهدف وكذلك في تطبيع الحالة في المنطقة.

ويسرنا أن نلاحظ أن نتائج الزيارة الأخيرة التي قام بها وزير خارجية كرواتيا لبلغراد تهيئ بيئة أفضل للنهوض بإعادة البناء الاقتصادي في سلافونيا الشرقية وفي المنطقة عموما.

وأود أن أتناول بإيجاز مسألة هامة أخرى تواجه المنطقة اليوم ألا وهي مستقبل اللاجئين والمشردين. ونحن نؤيد ما قالته اليوم الرئاسة الإيطالية

للاتحاد الاوروبي عن هذه المسألة في بيانها. وفضلا عن ذلك، تود بولندا أن تدعو جميع الدول التي لجأ إلى أراضيها هؤلاء الأشخاص أن توفر لهم جميع أشكال المساعدة والدعم اللازمة لتسهيل عودتهم الآمنة إلى ديارهم.

ولا تزال مسألة حقوق الإنسان تكتسي أهمية أساسية بالنسبة لمستقبل المنطقة برمتها، بما في ذلك سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية. ويرى وفدنا أن التعاون الوثيق بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة شرط لا بد منه لنجاح العملية وكذلك للتسوية السلمية للصراع.

وأخيرا، نضع نصب أعيننا، كما هي العادة، أمن وسلامة عملية حفظ السلام الجديدة. ونرى أن أحكام مشروع القرار توفر لحفظة السلام الضمانات التي يحتاجونها للاضطلاع بواجباتهم.

وفي ضوء ما قلته، ستصوت بولندا مؤيدة مشروعي القرارين المعروضين على مجلس الأمن اليوم.

السيد هنزه (**ألمانيا**) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن ألمانيا، على غرار بولندا، تؤيد تأييدا كاملا طبعا البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا باسم الاتحاد الأوروبي.

إن أعضاء مجلس الأمن سيتخذون اليوم، باعتماد مشروع القرار المعروض على المجلس والمتعلق بسلافونيا الشرقية، قرارا هاما. وتصويتهم الإيجابي يحرك عملية لها هدف واحد جلي ولا لبس فيه ألا وهو إعادة دمج سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية في جمهورية كرواتيا بصورة سلمية.

وهذه أولوية وطنية بالنسبة لحكومة وشعب جمهورية كرواتيا، ويتفهمها ويؤيدها الجانب الألماني بصورة كاملة. ونحن على استعداد للاعتراف بأن صبر كرواتيا في هذا الصدد كان محل اختبار قوي على مدى فترة طويلة. والأحداث التي جرت في فوكوفار وسيطرة الصرب على سلافونيا الشرقية، وهو ما حدث في عام ١٩٩١ بمساعدة حاسمة من جيش يوغوسلافيا السابقة، أمران يجب ألا ينسيا. وهذا أمر لم يكن أي بلد ليقبل به.

إن التنفيذ الكامل للاتفاق الأساسي يوفر أفضل فرصة تسنح لنا منذ وقت طويل من أجل تجنب وقوع حرب أخرى. وهو، برأينا، أفضل فرصة أيضا لبدء عملية يمكنها - ونأمل - أن تفضي الى مستقبل أفضل من التعايش السلمي بين الصرب والكرواتيين في جمهورية كرواتيا. لهذا السبب يؤيد بلدي تأييدا كاملا إنشاء عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة تشمل منطقة سلافونيا الشرقية، ويكون لديها عنصران عسكري ومدني على السواء، تحت اسم ادارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية. وهذه العملية، على غرار الاتفاق الأساسي نفسه، يجب أن تهتدي بمبدأين هامين هما إعادة الإحلال التدريجي لسيادة كرواتيا على سلافونيا الشرقية من جانب، والحاجة التي لا غنى عنها الى كفالة تقديم الحماية الكاملة للسكان الصرب المحليين وضمان حقوقهم من جانب آخر.

إننا لسنا تحت تأثير الأوهام؛ فنحن نفهم أن تنفيذ الاتفاق الأساسي سيكون عملية صعبة بصورة خاصة، ومحفوفة بمخاطر وصعوبات عديدة تظهر حتى في مناطق لا يتوقع المرء أن تظهر فيها. ومن الأهمية القصوى بمكان إذن أن يتعاون الجانبان تعاونا كاملا، وأن يمارس الجانب الكرواتي والجانب الصربي المحلي أقصى درجات ضبط النفس والاعتدال خلال تنفيذ جميع مراحل العملية. ويجب على الجانب الكرواتي خاصة أن يبدي ما يلزم من صبر وضبط للنفس، حتى يتسنى للإدارة الانتقالية أن تعمل في ظل ظروف تفضي الى بناء الثقة مع السكان الصرب المحليين بصورة تدريجية.

ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن عملية التجريد من السلاح والقوات، مثلما نص عليه الاتفاق الأساسي، ستكون مرحلة عصيبة للغاية. ويكمن الهدف في تجريد المنطقة بالكامل من السلاح والقوات خلال ٣٠ يوما بعد تقييم رئيس الادارة الانتقالية بأن العنصر العسكري التابع لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية قد تم وزعه وهو على استعداد للاضطلاع بالمهمة الموكولة إليه. ونحن سنؤيد جميع الجهود التي يبذلها رئيس الادارة الانتقالية وادارة الأمم المتحدة الانتقالية من أجل التوصل الى التجريد من السلاح والقوات دون وقوع حوادث وبأسلس ما يمكن.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي بأن أعرب عن تقديرنا للولايات المتحدة الأمريكية على استعدادها

لطرح اسم الجنرال جاك كلاين ليكون رئيسا للادارة الانتقالية. وولاية ادارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيراميوم الغربية المنصوص عليها في مشروع القرار لا تترك شكا في أن مهمته ستنم في الواقع عن تحد وتشعب: فستكون لرئيس الادارة الانتقالية سلطة عامة على العنصرين المدني والعسكري التابعين لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية. فمن الناحية المدنية، ستنشأ قوة شرطة مؤقتة، وهياكل للادارة المدنية والخدمات العامة؛ وتيسر عودة اللاجئين وتنظيم الانتخابات ونشكر أيضا تلك الدول التي ترغب في توفير الموظفين المدنيين وأفراد الشرطة والأفراد العسكريين من أجل تنفيذ هذه المهام البعيدة المدى والمعقدة.

ولئن كنا نرحب بحقيقة أن شركاءنا الأمريكيين ألقوا بثقلهم ودعمهم تأييدا للجنرال كلاين وادارة الأمم المتحدة الانتقالية، فإننا، في الجانب الألماني، سنبذل ما نستطيعه لمساعدة ادارة الأمم المتحدة الانتقالية. ونحن نشجع حكومة جمهورية كرواتيا على الإسهام في نجاح إدارة الأمم المتحدة الانتقالية بأي طريقة ممكنة. وهذا برأينا نتيجة منطقية لحقيقة أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية تخدم هدف إعادة دمج سلافونيا الشرقية في جمهورية كرواتيا بطريقة سلمية. وستكون إتاحة الوسائل المالية من أجل رفع العبء عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في مجالات معينة استثمارا في كرواتيا المتحدة.

لقد أمكن إبرام الاتفاق الأساسي المتعلق بسلافونيا الشرقية بناء على التفاهم الذي تم التوصل اليه بين الرئيس تودجمان والرئيس ميلوسيفيتش في دايتون. ولا تزال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تتحمل مسؤولية رئيسية عن الحالة في سلافونيا الشرقية. وبناء عليه، يجب على القيادة في بلغراد أن تساعد بنشاط في جعل تنفيذ الاتفاق الأساسي ناجحا. وسنتتبع عن كثب وباستمرار موقف سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في هذا الصدد.

ويؤيد وفد بلدي أيضا مشروع القرار المتعلق بشبه جزيرة بريفلاكا. ويكمن اهتمامنا في أن يسود الأمن والاستقرار في هذه المنطقة. وأن تجريد شبه جزيرة بريفلاكا من السلاح والقوات يسهم إسهاما إيجابيا في تحقيق هذا الغرض. وبمشروع القرار هذا، يعيد المجلس التأكيد مرة أخرى على التزامه بسيادة جمهورية كرواتيا وسلامتها الاقليمية. ويحدونا الأمل في أن تتوصل جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قريبا الى تحقيق ترتيب عملي من شأنه أن يحل خلافاتهما في هذا السياق بصورة سلمية، مما يعزز قيام علاقات جوار طيبة في المنطقة.

وفيما يتعلق بالصراعات في يوغوسلافيا السابقة، تم إحراز الكثير من التقدم في الأشهر الأخيرة. ولقد أمكن إحراز هذا التقدم ببذل جهود هائلة من قبل المجتمع الدولي، مع اضطلاع الولايات المتحدة الأمريكية بدور بارز. ونلاحظ أيضا علامات تبعث على الأمل تتمثل في تحسن العلاقة بين جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويحدونا الأمل في أن يتحقق الاعتراف المتبادل بينهما قريبا. ويحدونا الأمل أيضا في أن يأتي اليوم الذي يستطيع الكرواتيون والصرب فيه أن يتصافحوا مجددا ويعيشوا معا بسلام، سواء في جمهورية كرواتيا، أو في سلافونيا الشرقية، أو في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

بهذه الروح سنصوت تأييدا لمشروعي القرارين المعروضين على المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة** S/1996/23.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، ألمانيا، اندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، بولندا، جمهورية كوريا، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **هناك ١٥ صوتا مؤيدا. وبذلك يكون مشروع القرار قد اعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٣٧ (١٩٩٦).**

أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الثاني الوارد في الوثيقة S/1996/24.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، ألمانيا، اندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، بولندا، جمهورية كوريا، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. وبذلك يكون مشروع القرار قد اعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٣٨ (١٩٩٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مشروعي القرارين المعروضين علينا اليوم سيدفعان على نحو إضافي بعملية السلام في يوغوسلافيا السابقة الى الأمام. والولايات المتحدة تؤيد بقوة القرار الذي اتخذه مجلس الأمن بشأن سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية. فالحل السلمي في سلافونيا الشرقية ضروري من أجل تحقيق سلام دائم في جميع مناطق يوغوسلافيا السابقة.

لقد ألزمت الحكومة الكرواتية والصرب المحليون أنفسهم في الاتفاق الأساسي المبرم يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر بتحقيق حل سلمي للصراع في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية. وناشد الطرفان المجتمع الدولي في ذلك الاتفاق أن يساعد على تنفيذه. والقرار الذي صوتنا عليه للتو يستجيب لذلك الطلب.

لقد اضطلعت الولايات المتحدة بدور الوسيط في المفاوضات التي أدت الى اتفاق ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. ونعتقد أن الاتفاق الأساسي يتيح فرصة لحل الصراع على سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، بطريقة تتفق مع أحكام قرارات هذا المجلس والقانون الدولي. إنه يطالب بإعادة إدماج تلك الأراضي سلميا في جمهورية كرواتيا بعد فترة انتقالية محددة بجلاء. وهو يحمي حقوق الإنسان لجميع السكان، بما فيهم السكان الصرب المحليون، بينما ينص على عودة اللاجئين والمشردين.

لقد كانت سلافونيا الشرقية مسرحا لانتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان. وإن التنفيذ الصارم للاتفاق سيؤدي الى حل سلمي تحترم فيه حقوق الإنسان، ويسمح لأبناء المنطقة باختيار قادتهم من خلال انتخابات حرة وديمقراطية. وإن المجتمع الدولي مستعد لأن يقوم بدوره للمساعدة على تنفيذ الاتفاق. ولكن الأطراف، في التحليل النهائي، هي التي يتعين عليها أن تضع جانبا كراهيات السنوات الأربع الماضية وأن تشرع سويا في بناء مستقبل جديد.

إن القرار الذي اعتمدناه توا ينشئ عملية حفظ سلام جديدة ستساعد في تجريد المنطقة من السلاح والقوات، وتسهيل عودتها الى سيطرة كرواتيا، والمساعدة على تعزيز العودة الى الحياة الطبيعية. وإن ولايتها، كما طلبت الأطراف المعنية، تضمن أن العملية الجديدة، إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، ستكون قادرة على "حكم" المنطقة بأسلوب حازم. وقد أعربت الأطراف بجلاء عن نيتها في أن تنيط بقيادتنا مستقبل المنطقة على المدى القصير. ويقدم القرار الذي اعتمدناه الآن لنا الوسائل لمكافأة ثقتهم بنوع من القيادة تستحقها المنطقة وشعبها.

إن المجتمع الدولي، بموافقته على تحمل هذه المسؤوليات المعقدة، سيطلب أن ينفذ بالكامل كل من الجانب الصربي والكرواتي اتفاق ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. ولن يتوقع من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية تنفيذ الاتفاق بالقوة، كما لا يتوقع أن تدافع عن المنطقة ضد أي غزو عسكري. ولن يسمح المجتمع الدولي بأعمال تعرض للخطر أرواح قوات حفظ السلام التي نرسلها الى المنطقة. ويجب على كل فرد يفكر في مثل هذه الأعمال أن يفكر في العواقب. وإن معنى الفقرة ١٤ من القرار الذي اعتمدناه توا واضح - إن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية سيكون لها الحق في طلب المساعدة إذا تعرض أفرادها للخطر. وإن وجود قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات عبر الحدود مباشرة في البوسنة، ووجود القوات العسكرية القوية بالقرب منها، يجب أن يوضح بجلاء أن المجتمع الدولي يمتلك القدرة على معاقبة أي فرد يعرض للخطر حياة أفراد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية. وعلاوة على ذلك، قررت منظمة حلف شمال الأطلسي بالفعل تقديم دعم جوي مباشر إذا طلبت منها تلك الإدارة ذلك.

ويخول القرار الثاني المعروض علينا المراقبين العسكريين للأمم المتحدة سلطة مواصلة رصد الاتفاق الخاص بتجريد شبه جزيرة بريفلاكا والأراضي الأخرى من السلاح والقوات. ولا تشك حكومتي في أن شبه جزيرة بريفلاكا أراض كرواتية ذات سيادة. ومع ذلك، ندعو

الجانبين مواصلة التقيد باتفاقهما بتجريد تلك المنطقة الهامة من الناحية الاستراتيجية من السلاح والقوات. وإننا نلاحظ أن القرار يطالب الأمين العام بتقديم تقرير قبل ١٥ آذار/مارس يتضمن ملاحظاته بشأن إمكانية تولي منظمة دولية أخرى مهمة رصد شبه جزيرة بريفلاكا. وتتطلع حكومتي الى ذلك التقرير، وتتوقع أن يتصرف المجلس بموجبه على النحو المناسب.

إن اعتماد هذين القرارين يتوج فترة من النشاط الدبلوماسي المكثف. ومع ذلك، ليس هذا إلا بداية العملية. ولا يزال هناك الكثير من العمل الجوهري الذي يتعين القيام به. وإننا نحيي الدول التي عرضت أن تسهم في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية. وبناء على طلب الأمين العام، سيتولى مواطن أمريكي، جاكس كلين، وهو دبلوماسي محنك وفريق أول في القوات الجوية الاحتياطية، قيادة العملية. وستواصل الولايات المتحدة سعيها إلى إيجاد الطرق اللازمة لمساعدة العملية.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديرنا للرد السريع الذي قامت به الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على هذه المسألة المعقدة والحساسة. لقد كانت البلقان مسرحا لمآس عديدة للغاية في السنوات الأخيرة. وقرارا اليوم يشكلان مؤشرين جديدين على أن شعوب يوغوسلافيا السابقة ربما تكون مستعدة لاحتضان مستقبل يقوم على السلم واحترام القانون الدولي. وإن الولايات المتحدة ستظل ملتزمة بالمشاركة في الجهد المنتظر، وتهيب بجميع الدول التي تشاطرها تفكيرها أن تساهم فيه.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد اعتمد المجلس بالاجماع القرار الذي ينفذ خطة السلم المحددة في الاتفاق الأساسي المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، فعبر بذلك عن دعمه الذي لا لبس فيه للعملية التي ستتبع عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا اعتبارا من يوم غد. وبهذه المناسبة أود أن أشيد بأفراد الأمم المتحدة الذين عملوا كجزء من تلك العملية للأمم المتحدة.

إن نجاح هذه العملية التي اتخذنا قرارا بشأنها اليوم سيكون ذا أهمية بالغة بالنسبة للمنطقة بأسرها. وإن العمليتين في كل من البوسنة والهرسك وسلافونيا الشرقية متداخلتان وستؤثر كل منهما على الأخرى. لقد بدأت الحرب في يوغوسلافيا السابقة في فوكوفار، والسلام - نهاية الصراع - يجب أن يحل في سراييفو وفوكوفار.

ولكن مجلسنا لديه سبب آخر يريد به نجاح هذه العملية الجديدة. لقد أثارت الحرب في كرواتيا مآسي إنسانية متعاقبة كانت، بدورها، تتمخض عن العنف والكراهية. ويجب أن يقطع هذا القرار حلقة الحرب والانتقام هذه.

وفي هذا السياق، على أي حال، سيؤيد الوفد الفرنسي بالكامل عمل رئيس الإدارة الانتقالية الذي سيعينه الأمين العام في القريب العاجل والذي نعرف اسمه، وكذلك الأفراد العسكريين والمدنيين للأمم المتحدة الذين سيوضعون تحت سلطته الكاملة.

ووفقا لأحكام الاتفاق الأساسي وتقرير الأمين العام، اللذين استند إليهما القرار بدرجة كبيرة يجب أن تكون سلطة رئيس الإدارة الانتقالية كاملة خلال فترة الانتقال من أجل تمكينه من الحكم بفعالية. وهذا لا يعني أن هذه السلطة مطلقة. إن المهام التي تسند إلى الرئيس، الذي يعمل باسم الأمم المتحدة، مدرجة في القرار، وبالتحديد في الفقرة ١١، التي تنص على المهام المدنية التي ستنفذ. وإن الأولويات المحددة لرئيس الإدارة الانتقالية هي بوضوح استعادة ظروف العيش العادية إلى المنطقة وإعادة جميع اللاجئين والمشردين إلى ديارهم الأصلية، وحماية حقوق جميع سكان المنطقة، مما يتطلب إنشاء قوة شرطة فعالة ونشيطة تحت الرقابة الدولية الصارمة. وفي هذا المضمار، سيقوم العنصر العسكري للقوة بدور حيوي. وهذا هو السبب الذي من أجله يعتبر من الأهمية بمكان الإجابة على الأسئلة المتصلة بحجم القوة وطبيعتها والوقت الذي يمكن أن تبدأ فيه العمل.

وفي ضوء الخبرة الأخيرة، أعرب الوفد الفرنسي عن موافقته على الاستنتاجات التي توصل اليها الأمين العام في تقريره. وإننا نشعر بالامتنان لأن هذه الاستنتاجات ظهرت في النص على نطاق واسع.

إن عملية تجريد سلافونيا الشرقية من السلاح والقوات ستكون في الواقع أول اختبار لإمكانية بقاء الاتفاق. ولهذا من الأهمية بمكان أن نذكر بالظروف التي سيتحقق فيها هذا لتفادي أي سوء لهم أو انتقادات ظالمة قد تثار في المستقبل. وقد قرر مجلسنا اليوم، أنه لا يمكن

أن يتم أي شيء دون وزع العنصر العسكري للعملية في المنطقة مع تشغيله بالكامل، ومن الواضح أن كل هذا سيستغرق بعض الوقت. وليس غرض قوة الأمم المتحدة أن تكون مجرد جزء من عملية التجريد من القوات والأسلحة ولكن من أجل التمكين، من خلال وجودها، من تهيئة مناخ من الأمن والاستقرار.

بيد أنه لن يكون من واجب العنصر العسكري أن يضطلع بنفسه بعملية التجريد من السلاح والقوات. فلا تزال هذه العملية مسؤولية كاملة للأطراف المعنية التي يتعين عليها الوفاء بالتزاماتها في هذا المجال. وهذا هو السبب الذي من أجله يعتزم مجلسنا أن يستعرض الحالة في فترات منتظمة من أجل الخروج باستنتاجات عما إذا كانت الأطراف تحترم أو لا تحترم التزاماتها، وعن الأسباب التي تسوقها لتعليل مسلكها.

إن اتفاق الأطراف ورغبتها في التعاون بإخلاص هما الشرطان الحقيقيان لنجاح العملية. ووفقا للاتفاق الأساسي، أنشأ قرارنا إطارا وحدد طرقا لمساعدة الأطراف على الوصول إلى حل سلمي للصراع. لكن عليها أن تتحمل أيضا مسؤولياتها.

وبنفس الروح، ووفقا لسياسة المجلس المتسقة بشأن هذا الموضوع، أيد وفد بلدي اعتماد مشروع القرار الذي يمدد - وفقا لتوصيات الأمين العام - ولاية مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لرصد تجريد شبه جزيرة بريفلاكا من السلاح والقوات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للمملكة المتحدة.

إن اتخاذ هذين القرارين، اللذين ترحب بهما المملكة المتحدة، دليل آخر على رغبة المجتمع الدولي في تأييد جهود الأطراف الموجودة في منطقة البلقان لتسوية خلافاتها بالطرق السلمية. وتلك الجهود يجب أن تنجح إذا ما كان لسلام دائم قوي أن يحل بها.

خلال السنوات الأربع الماضية سعى هذا المجلس إلى تسهيل إحلال ذلك السلام. وعمل منذ البداية على تعزيز احترام سيادة كرواتيا ووحدة أراضيها وعلى تعزيز المصالحة بين الطوائف المختلفة في ذلك البلد، وكذلك بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وكون الاتفاق الأساسي حقيقة قائمة يعد في حد ذاته دليلا على جهود هذا المجلس، ونحن نحيي تفاني وصبر المتفاوضين الذين ساعدوا على تحقيقه. وعلى أساس ذلك الاتفاق، وفي ضوء التزام جميع الأطراف المعنية بتنفيذه بشكل سلمي وفي وقت مبكر، قرر هذا المجلس أن يرسل حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة إلى سلافونيا الشرقية. ونحن الآن بحاجة إلى العمل من أجل وزع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية في أبكر وقت ممكن حتى تتاح الفرصة لتطوير الثقة المتبادلة بين الطوائف والتنفيذ الكامل للاتفاق. والحكومة البريطانية تعرب عن تقديرها للبلدان التي أكدت بالفعل رغبتها في توفير القوات لهذه العملية، ونأمل أن تحذو دول أعضاء أخرى نفس الحذو.

والحكومة البريطانية تؤيد أيضا القرار بمواصلة وجود مراقبي الأمم المتحدة في شبه جزيرة بريفلاكا لرصد تجريدها من السلاح والقوات. إن وجودهم يساعد على احتواء وتخفيف حدة التوتر ويفتح الطريق أمام كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لتسوية خلافاتهما بالطرق السلمية. ونحن نتطلع إلى حكومتي كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لمضاعفة جهودهما لبلوغ تلك الغاية.

والحقيقة البسيطة، التي تستحق التذكير بها، هي أنه إذا ما أريد لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة أن يُمكَّنوا من القيام بالمهام التي أوكلناها إليهم توا بشكل فعال وآمن، يجب أن يمكنوا من الاعتماد على تعاون الأطراف التام. ولا يمكن أن يكون هناك تبرير لأي لجوء إلى الوسائل العسكرية، سواء لتسريع أو إحباط تنفيذ الالتزامات التي قطعتها على أنفسها. وهذا المجلس سيرصد عن كثب التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق الأساسي، وذلك في ضوء فشل الأطراف المعنية من قبل في الارتقاء إلى مستوى تعهداتها. والتنفيذ الناجح سيكون عاملا رئيسيا في فتح الطريق أمام كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للقيام بدور كامل في أسرة الدول الأوروبية.

والآن، استأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

ليس هناك متكلمون آخرون على القائمة. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥